



شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو"
شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

وتقرير مراقب الحسابات

المحتويات

- ١- تقرير مراقب الحسابات
- ٢- قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ .
- ٣- قائمة الارباح أو الخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ .
- ٤- قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ .
- ٥- قائمة التغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ .
- ٦- قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ .
- ٧- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ .

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ مساهمي شركة مصر لإنتاج الأسمدة - (موبكو)

" شركة مساهمة مصرية "

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة - (موبكو) "شركة مساهمة مصرية " والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملزمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملزمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

من رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة مصر لإنتاج الأسمدة - (موبكو) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

مراقب الحسابات



أستاذ دكتور / خالد عبد العزيز حجازي

زميل جمعيه المحاسبين والمراجعين رقم ٢٠٧

سجل المحاسبين والمراجعين رقم ١٠٩٤٥

سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم

٧٢

منشأه مهنيه مستقله - عضو Crowe العالمية

د. خالد عبد العزيز حجازي
س م م ١٠٩٤٥
سجل مراقبي حسابات الهيئة
عامة للرقابة المالية رقم ٧٢

الجيزة في ٩ مارس ٢٠٢٥ م

٢٠٢٣/١٢/٣١

٢٠٢٤/١٢/٣١

إيضاح

بالجنيه المصري

رقم

الأصول

الأصول غير المتداولة

٣٥ ٦٠٦ ٤٣٣ ٦٢٧	٣٤ ٦٣٢ ٠٠٦ ٩٩٧	(٣)	الأصول الثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
٤٥ ٢٥١ ٥٧٣	٦٨ ٢١٥ ٠٧٥	(٤)	أصول أخرى ومشروعات تحت التنفيذ
١١٤ ١٦٢ ٥٩١	٨٨ ٠٤١ ٩٦٧	(٥)	أصول حق الاستخدام
١ ٥٦٦ ٣٢٥	٢ ٤٠٧ ٦٥١	(٦)	إستثمارات في شركات شقيقة يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق
٢ ٦٥١ ٩٨٣ ٨٩٨	٥ ٥٦٢ ٦٤٦ ١٥٦	(٧)	أصول مالية بالتكلفة المستهلكة
٥٨٨ ١٤١ ٧٩٤	١ ١٣١ ٢١٢ ٧٩١	(٩)	أصول مالية أخرى
٣٩ ٠٠٧ ٥٣٩ ٨٠٨	٤١ ٤٨٤ ٥٣٠ ٦٣٧		مجموع الأصول غير المتداولة

الأصول المتداولة

١ ٢٣٥ ٤٧١ ٠٩٢	١ ٧١٣ ٩٥١ ٣٨٥	(١٠)	المخزون
٧٢٧ ٨٧٧ ٣١٤	٥٤١ ١٤٨ ٨١٨	(١١)	العملاء
٤ ٤٦٦ ٢٩٦ ٩٥٣	٣ ٨٢٧ ٢١٧ ١٨٦	(٧)	أصول مالية بالتكلفة المستهلكة
٦٢٠ ٣٧٨ ٨١٠	٢ ٨٦٩ ٤٦٧ ١٠٤	(٨)	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٢٤٠ ٠٥٢ ٠٦٠	٨٤٥ ٨١٧ ٨٦٢	(١٢)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	٤٢ ٨٧٣	ج -١٣	المستحق من اطراف ذات علاقة
٧٧ ٠٢٤ ٣٢٦	٤٠ ٥٥٩ ٩٨٣		موردين (دفعات مقدمة)
٧ ٨١٤ ٧٥٧ ٣٧٢	٦ ٦٧٩ ٩١٣ ٨٩٢	(١٤)	النقدية بالبنوك وما في حكمها
١٥ ١٨١ ٨٥٧ ٩٢٧	١٦ ٥١٨ ١١٩ ١٠٣		مجموع الأصول المتداولة
٥٤ ١٨٩ ٣٩٧ ٧٣٥	٥٨ ٠٠٢ ٦٤٩ ٧٤٠		إجمالي الأصول

حقوق الملكية

٢٠ ٧٩١ ٨٤٠ ١١٠	٢٠ ٧٩١ ٨٤٠ ١١٠	ب -٢٠	رأس المال المصدر والمنفوع
٧٣٤ ٢٠٠ ٧٧٢	١ ٢١٢ ٣١٥ ٣٠٦		إحتياطي قانوني
٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢	٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢	ج -٢٠	إحتياطي عام
٧ ٨٨٩ ٥٦٢ ٥٠٩	٧ ٨٨٩ ٥٦٢ ٥٠٩		ناتج عملية الاندماج
١٣ ٤٨٤ ٧٤٠ ١٠٨	١٥ ١٣٢ ٢٦١ ٥٣١		ارباح مرحلة
٤٣ ٢٥٢ ٧٢٧ ٢٤١	٤٥ ٣٧٨ ٣٦٣ ١٩٨		مجموع حقوق الملكية

الالتزامات

الالتزامات غير المتداولة

١٢٧ ٧١١ ٣٣٤	١٦٥ ١٥٠ ٥٥٦	(١٦)	إلتزامات عقود الإيجار
٦ ٨٥٢ ٦١١ ٢٣٩	٧ ٧٦٧ ١٦٨ ٠٢٤	(٢١)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
٣٠٧ ٤٥٧ ٩٩١	٥٣١ ٣٧٦ ١٦٨	(٢٢)	اللتزامات مزايا التقاعد
٧ ٢٨٧ ٧٨٠ ٥٦٤	٨ ٤٦٣ ٦٩٤ ٧٤٨		مجموع الإلتزامات غير المتداولة

الالتزامات المتداولة

٢ ٦١٣ ٨٧٩ ٩٢٧	٢ ٩١٣ ٢٦٧ ٣٠٦	(١٥)	ضريبة الدخل الجارية
٢٠ ٧٦٥ ٥٣٤	٢٦ ٤٢٥ ٢٤٨	(١٦)	إلتزامات عقود الإيجار
٢٤١ ٤٢٥ ٨١٣	٣٩٧ ٦٦١ ٩١٣	(١٧)	موردين
٢٩٥ ٦٨٥ ١١١	٤٢٩ ٥١٦ ١٤٤	(١٨)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
١٩٢ ٢٤٠ ١١٦	١٣٥ ٤٠١ ٢٩٦		عملاء دفعات مقدمة (اللتزامات عقود)
٣ ٢٩١ ٠٦٢	٣ ٠٦٣ ٨٧٩	(٢٢)	اللتزامات مزايا التقاعد
٢٨١ ٦٠٢ ٣٦٧	٢٥٥ ٢٥٦ ٠٠٨	(١٩)	مخصصات
٣ ٦٤٨ ٨٨٩ ٩٣٠	٤ ١٦٠ ٥٩١ ٧٩٤		مجموع الإلتزامات المتداولة

مجموع الإلتزامات

إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات

* الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤١) تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

والعضو المنتدب

مهندس / أحمد محمود السيد

نائب رئيس الشركة

للشئون المالية والاقتصادية

محاسب / محمد الشايب

تقرير مراقب الحسابات (مرفق)

بالجنيه المصري	إيضاح رقم	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
المبيعات	(٢٣)	١٩ ٦٥٠ ٣٢٠ ٨٥٨	٥ ٩٥٩ ٥٥٣ ٣٤٤
تكلفة المبيعات	(٢٤)	(١٠ ٨٠٢ ٨٨٤ ٩٢٨)	(٢ ٧٣٥ ٣٢٢ ٥٥٤)
مجمعل الربح		٨ ٨٤٧ ٤٣٥ ٩٣٠	٣ ٢٢٤ ٢٣٠ ٧٩٠
إيرادات أخرى	(٢٥)	١٧٣ ٤٦٩ ١٦٨	١٥٥ ٢٥٧ ٣٣٦
مصرفوات بيعية وتسويقية	(٢٦)	(٥٣١ ٨٥٣ ٥٢٥)	(١٦٠ ٤٨٧ ٤٥٢)
مصرفوات عمومية وإدارية	(٢٧)	(٥٩١ ٢٥٣ ٨٩٤)	(٢١٣ ٢٦٦ ٣٦٠)
أرباح (خسائر) رأسمالية	(٢٨)	٣ ٦١٩ ٩٠٧	(٩٧ ٦٧٢)
رد الأضمحلل	(١٠)	٣١٠ ٩٦٢ ٨٨٨	-
مصرفوات أخرى	(٢٩)	(٢٣٣ ٩٤٩ ٢١٠)	(٣٦ ٦٠٧ ٩٣٥)
خسائر إئتمانية متوقعة مكونة	(٣٢)	(٣٩٠ ٥٠٢ ٤٢٤)	(٤ ٤١٨ ١٤٠)
أرباح التشغيل		٧ ٥٨٧ ٩٢٨ ٨٤٠	٢ ٩٦٤ ٦١٠ ٥٦٧
إيرادات تمويلية	(٣١)	٢ ٢٧٨ ١٠٠ ٨٦٩	٨٧٩ ٥٧٢ ١٨٦
مصرفوات تمويلية	(٣٠)	(٥٢ ٤٠٩ ٢٩١)	(٣١ ٠٤٦ ١٩٠)
أرباح فروق ترجمة أرصدة بعملات أجنبية		٩ ٢٤٤ ٦٨٩ ٩٨٧	٢ ١١٩ ٥٧٩ ٨٣٤
صافي الإيرادات التمويلية		١١ ٤٧٠ ٣٨١ ٥٦٥	٢ ٩٦٨ ١٠٥ ٨٣٠
حصة الشركة من "توزيعات أرباح الشركة التابعة "		-	١ ٥٣٠ ٨٥٤ ٤٣٦
صافي ربح السنة قبل ضرائب الدخل		١٩ ٠٥٨ ٣١٠ ٤٠٥	٧ ٤٦٣ ٥٧٠ ٨٣٣
ضريبة الدخل	(٣٣)	(٣ ٠٠٦ ١٦٤ ٠٥٨)	(٢ ٢٤٧ ٦٦٤ ٤٨٩)
ضريبة مؤجلة	(٣٣)	(٩٣٢ ٤٠٦ ٩٧٩)	٧٥٨ ٤٥٠ ٠٥٥
ضرائب الدخل		(٣ ٩٣٨ ٥٧١ ٠٣٧)	(١ ٤٨٩ ٢١٤ ٤٣٥)
صافي ربح السنة بعد ضرائب الدخل		١٥ ١١٩ ٧٣٩ ٣٦٨	٥ ٩٧٤ ٣٥٦ ٣٩٨
نصيب السهم الأساسى والمخفض من الأرباح	(٣٤)	٧,٢٧	٢,٨٧

بالجنيه المصري

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٥ ٩٧٤ ٣٥٦ ٣٩٨	١٥ ١١٩ ٧٣٩ ٣٦٨	صافي أرباح السنة
		<u>بنود الدخل الشامل الاخر</u>
٢٤٨ ١٦١ ٤٩٥	٧٩ ٣٣٤ ١٩٥	أرباح / (خسائر) اكتوارية من خطط مزايا العاملين
(٥٥ ٨٣٦ ٣٣٦)	(١٧ ٨٥٠ ١٩٤)	الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأرباح أو الخسائر اكتوارية
١٩٢ ٣٢٥ ١٥٩	٦١ ٤٨٤ ٠٠١	صافي الدخل الشامل الاخر
(١٩٢ ٣٢٥ ١٥٩)	(٦١ ٤٨٤ ٠٠١)	المحول الى الارباح المرحلة
٥ ٧٨٢ ٠٣١ ٢٤٠	١٥ ٠٥٨ ٢٥٥ ٣٦٧	

* الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤١) تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	إيضاح رقم	بالجنيه المصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
٧ ٤٦٣ ٥٧٠ ٨٣٣	١٩ ٠٥٨ ٣١٠ ٤٠٥		صافي ربح السنة قبل ضرائب الدخل
٢٦٠ ٩٠٩ ٤٤٤	٢ ٢١٩ ٢٥٤ ١١٣	(٣)	يتم تسويتها بما يلي :
٥ ٠٩٠ ٤٤٠	١٨ ٩٠٠ ٤٩١	(٥٤)	إهلاكات الأصول الثابتة
١٤ ١٣٠ ٨٢٢	١٩٤ ٨٣١ ٥٨٢		إستهلاكات أصول أخرى وأصول حق الاستخدام
(١٣٩ ٩٦٠ ٩٧٠)	(١٩ ٢٩٩ ٧٢٨)		مخصصات مكونة
٣٥ ١٥٩ ٠٠٤	١٠٦ ٨٦٩ ٧٣٧		مخصصات انتفي الغرض منها
-	(٣١٠ ٩٦٢ ٨٨٨)	(١٠)	التزامات مزايا التقاعد للعاملين
٩٧ ٦٧٢	١٩٦ ٠٩٣		رد إضمحلال المخزون
-	(٣ ٨١٦ ٠٠٠)		خسائر رأسمالية
-	(٣ ٤٨٨ ٤٩٠)		أرباح رأسمالية
(١ ٥٣٠ ٨٥٤ ٤٣٦)	-		تسويات علي الإيرادات الاخرى
٤ ٤١٨ ١٤٠	٣٩٠ ٥٠٢ ٤٢٤	(٣٢)	حصة الشركة من توزيعات الشركة التابعة
(٨٤٨ ٥٢٥ ٩٩٦)	(٢ ٢٢٥ ٦٩١ ٥٧٨)	(٣٠-٣١)	رد الخسائر الائتمانية المتوقعة
(١ ٣٢٧ ٥٨٦ ١٢٤)	(٦ ٦١٩ ٩٦٦ ٥١٢)		صافي الإيرادات تمويلية
٣ ٩٣٦ ٤٤٨ ٨٢٩	١٢ ٨٠٥ ٦٢٩ ٦٤٩		فروق ترجمة الارصدة بالعملة الاجنبية الغير محققة
التغير في:			
(٣١٠ ٤٨٤ ٦٠٠)	(١٩٧ ٣٢٧ ٠٧٩)		الاصول المالية الأخرى
(٣٠ ٩١٧ ٨٧١)	(٤٧٨ ٤٨٠ ٢٩٣)		المخزون
(٢٤٤ ٣٧١ ٤٤٩)	١٧٣ ٩٥٨ ٠٨٤		العملاء
(١٧٦ ٩٤٠ ٠٧٦)	(٣٧٠ ٩٤٥ ٣٦٥)		المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
٥٢ ٥٦٤ ٩٢٨	٦٦٥ ٠٢٧		مستحق من أطراف ذات علاقة
(٦٧ ٥٦٧ ٤٦٩)	٣٦ ٤٦٤ ٣٤٣		موردين (دفعات مقدمة)
(٧٠ ٨٣٢ ١٩٦)	١٥٦ ٢٣٦ ١٠٠		الموردين
(١٨ ٨٩٤ ٨٣٥)	٤ ٤٨١ ٦٧٢		الدائنون وأرصدة دائنة أخرى
١٨٥ ٢١٤ ٠٢٣	(٥٦ ٨٣٨ ٨٢٠)		عملاء دفعات مقدمة (التزامات عقود)
-	(٢٠١ ٨٧٨ ٢١٣)		المستخدم من المخصصات
٣ ٢٥٤ ٢١٩ ٢٨٤	١١ ٨٧١ ٩٦٥ ١٠٥		التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
(٢١٤ ١١٥ ٧٤٣)	(٩٧٧ ٣١١ ٣٤٧)		توزيعات ارباح العاملين ومجلس الادارة المدفوعة
(١ ٠١٨ ١٨٣ ٤٠٦)	(٢ ٧٣٥ ٩٠٣ ٥٨٢)		ضرائب الدخل المدفوعة
(١ ٤٧٥ ٠٧٥)	(٧ ٦٥٠ ٥١٠)		المدفوع لمزايا التقاعد
٢ ٠٢٠ ٤٤٥ ٠٦٠	٨ ١٥١ ٠٩٩ ٦٦٦		صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
٨٥ ٩٩٣ ٠٣٣	١ ٥٢٠ ٩١٣ ٧٨٤		الفوائد المحصلة
(١ ٥٦٦ ٣٢٥)	(٨٤١ ٣٢٦)		المدفوع في الاستثمار في شركات شقيقة
٣ ٨٦٥ ١٢١ ٤٨٩	-		المتحصل من قروض الشركة التابعة
-	(١ ٨٠٤ ٠٠٧ ١٩٥)		المدفوع في شراء صناديق استثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(٧ ٥٣٧ ٦٤٢ ٤٣١)	(٢ ٧١٢ ٦٥٨ ٥٩٤)		المدفوع لشراء استثمارات بالتكلفة المستهلكة
-	٤ ٤٦٦ ٢٩٦ ٩٥٣		المتحصل من بيع استثمارات بالتكلفة المستهلكة
١ ٣٧٦ ٢٨٣ ٩٩٣	-		المتحصل من إيرادات استثمارات في شركات تابعة
-	٣ ٨١٦ ٠٠٠		المتحصل من بيع أصول رأسمالية
(٨٥ ٤٩٥ ٥١٣)	(١ ٢٧٥ ٩٨٦ ٥٦٠)		المدفوع في شراء أصول ثابتة وأعمال ومشروعات تحت التنفيذ والأصول الأخرى
(١ ٥٣٢ ٣٠٥ ٧٥٤)	١٩٧ ٥٣٣ ٠٦٢		صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة الاستثمار
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
(٣ ٤٣٧ ٠١١ ٣٠١)	(١١ ٩٥٥ ٤٠١ ٨٠٢)		توزيعات أرباح مساهمين
(٢ ١٤٢ ٥٦٠)	-		الفوائد المدينة المدفوعة
(٦ ٩٠٦ ٤٥٢)	(٣٣ ٢٠٩ ٣٠٧)		المدفوع من التزامات عقود الإيجار
(٣ ٤٤٦ ٠٦٠ ٣١٣)	(١١ ٩٨٨ ٦١١ ١٠٩)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
(٢ ٩٥٧ ٩٢١ ٠٠٧)	(٣ ٦٣٩ ٩٧٨ ٣٨١)		صافي التغير في النقدية وما في حكمها
١ ٣٣٩ ٤٧٨ ٨١١	٢ ٥٥٥ ١٣٤ ٩٠١		أثر التغير في أسعار الصرف علي النقدية وما في حكمها
٤ ٣٨٤ ٣٤٧ ٠٦١	٧ ٨١٤ ٧٥٧ ٣٧٢		النقدية في بداية السنة المالية
٥ ٠٤٨ ٨٥٢ ٥٠٧	-		المتحصل من الشركة المندمجة نتيجة الاندماج
٧ ٨١٤ ٧٥٧ ٣٧٢	٦ ٦٧٩ ٩١٣ ٨٩٢	(١٤)	النقدية وما في حكمها في نهاية السنة المالية

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) - شركة مساهمة مصرية
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بالجنبة المصري	رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطي عام	أرباح مرحلة	ناتج عملية الإنتاج	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	٢ ٢٩١ ١٧٢ ٣٢٠	٥٤٢ ٤٧٤ ٨٧١	٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢	٤ ٣٠٦ ٥٠٠ ٤٨٨	٢٢ ١٥١ ٥٤٢ ٠١٢	٢٩ ٦٤٤ ٠٧٣ ٤٣٣
الدخل الشامل						
تعديلات على الرصيد	-	-	-	(١٩٢ ٣٢٥ ١٥٨)	٦٩ ٩٦٦ ٦٤٩	(١٢٢ ٣٥٨ ٥٠٩)
شطب رخص الرصيد البحري	-	-	-	-	(٢١ ٧٤٠ ٥٥٤)	(٢١ ٧٤٠ ٥٥٤)
صافي حقوق الملكية الشركة المندمجة	-	-	-	-	٩ ٩١١	٩ ٩١١
صافي ربح الشركة الدامجة	-	-	-	٥ ٩٧٤ ٣٥٦ ٣٩٨	-	٥ ٩٧٤ ٣٥٦ ٣٩٨
صافي ربح الشركة المندمجة حتى تاريخ الشطب	-	-	-	٣ ٥٨٧ ٩٣٤ ٢٨١	-	٣ ٥٨٧ ٩٣٤ ٢٨١
الرورد التقييم الناتجة عن ترجمة ارمدة بالمعاملات الاجنبية الشركة المندمجة	-	-	-	-	٤ ١٩٠ ٤٥٢ ٢٨١	٤ ١٩٠ ٤٥٢ ٢٨١
إجمالي الدخل الشامل	-	-	-	٩ ٣٦٩ ٩٦٥ ٥٢١	٤ ٢٣٨ ٦٨٨ ٢٨٧	١٣ ٦٠٨ ٦٥٣ ٨٠٨
معاملات مع مالكي الشركة						
المحول للاحتياطي القانوني من ارباح عام ٢٠٢٢	-	١٩١ ٧٢٥ ٩٠١	-	(١٩١ ٧٢٥ ٩٠١)	-	-
زيادة رأس المال	-	١٨ ٥٠٠ ٦٦٧ ٧٩٠	-	-	(١٨ ٥٠٠ ٦٦٧ ٧٩٠)	-
إجمالي المعاملات مع مالكي الشركة	١٨ ٥٠٠ ٦٦٧ ٧٩٠	١٩١ ٧٢٥ ٩٠١	-	(١٩١ ٧٢٥ ٩٠١)	(١٨ ٥٠٠ ٦٦٧ ٧٩٠)	(١٨ ٥٠٠ ٦٦٧ ٧٩٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢٠ ٧٩١ ٨٤٠ ١١٠	٧٣٤ ٢٠٠ ٧٧٢	٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢	١٣ ٤٨٤ ٧٤٠ ١٠٨	٧ ٨٨٩ ٥٦٢ ٥٠٩	٤٣ ٢٥٢ ٧٢٧ ٢٤١
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	٢٠ ٧٩١ ٨٤٠ ١١٠	٧٣٤ ٢٠٠ ٧٧٢	٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢	١٣ ٤٨٤ ٧٤٠ ١٠٨	٧ ٨٨٩ ٥٦٢ ٥٠٩	٤٣ ٢٥٢ ٧٢٧ ٢٤١
الدخل الشامل						
صافي ربح السنة					-	١٥ ١١٩ ٧٣٩ ٣٦٨
الدخل الشامل الاخر "إحتياطي إكتراي"					-	(٦١ ٤٨٤ ٠٠١)
إجمالي الدخل الشامل					-	١٥ ٠٥٨ ٢٥٥ ٣٦٧
المحول للإحتياطي القانوني من ارباح عام ٢٠٢٣	٤٧٨ ١١٤ ٥٣٤	-	-	(٤٧٨ ١١٤ ٥٣٤)	-	-
حصه العاملين و أعضاء مجلس الإدارة في الأرباح	-	-	-	(٩٧٧ ٣١١ ٣٤٧)	-	(٩٧٧ ٣١١ ٣٤٧)
معاملات مع مالكي الشركة	-	-	-	(١١ ٩٥٥ ٣٠٨ ٠٦٣)	-	(١١ ٩٥٥ ٣٠٨ ٠٦٣)
توزيعات ارباح المساهمين	-	-	-	(١١ ٩٥٥ ٣٠٨ ٠٦٣)	-	(١١ ٩٥٥ ٣٠٨ ٠٦٣)
إجمالي المعاملات مع مالكي الشركة	-	-	-	(١١ ٩٥٥ ٣٠٨ ٠٦٣)	-	(١١ ٩٥٥ ٣٠٨ ٠٦٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢٠ ٧٩١ ٨٤٠ ١١٠	١ ٢١٢ ٣١٥ ٣٠٦	٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢	١٥ ١٣٢ ٢٦١ ٥٣١	٧ ٨٨٩ ٥٦٢ ٥٠٩	٤٥ ٣٧٨ ٣٦٣ ١٩٨

• الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤١) تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وقرا معها.

١. نبذة عن الشركة

١-١ الكيان القانوني

- تأسست شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو" شركة مساهمة مصرية " شركة مصر لتصنيع البترول سابقا وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وتعديلاته والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ وقرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ وبمراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار سوق رأس المال ولائحته التنفيذية.
- تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري بالقاهرة برقم ٥٠١١٢ بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١١.
- الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصة الأوراق المالية لجمهورية مصر العربية.
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب هو المهندس / أحمد محمود محمد السيد.
- وفقاً لنص المادة الحادية عشر من القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ ٥ مايو ٢٠٠٨ تم إنهاء جميع تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة في مجال صناعة الأسمدة وعليه أصبحت الشركة لا تعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة.
- قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٢٣ اندماج الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية (أي إن بي سي) شركة مندمجة داخل شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) شركة دامجة وذلك على أساس القيمة الدفترية وفقاً للقوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وهو التاريخ المتخذ أساساً للاندماج وفقاً لما انتهى إليه التقرير الصادر من الاداء الاقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بلجنة المشكلة بقرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ والمعتمد تقريرها من الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣ مع توزيع رأس مال الشركة الدامجة والشركة المندمجة على أساس صافي حقوق الملكية بالشركة الدامجة والشركة المندمجة وفقاً للقيمة السوقية لاصول كلاً من الشركة الدامجة والشركة المندمجة في التاريخ المتخذ أساساً للاندماج وقد تم التأشير في السجل التجاري بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣.

٢-١ غرض الشركة

- يتمثل غرض الشركة في إنتاج الأسمدة والأمونيا والنيتروجين. ويجوز أن يكون للشركة مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه في تأسيس وتكوين شركات أخرى تزاوّل أنشطة مماثلة أو شبيهة أو مرتبطة بأنشطتها والتي قد تعاونها على تحقيق أغراضها داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار، وعلى الشركة الحصول على كافة التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها.
- كما وافقت الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ على إضافة أنشطة:
- شراء وبيع وتسويق جميع منتجات الأسمدة النيتروجينية ومشتقاتها.
- وتتمية وإنشاء وامتلاك وتمويل وإدارة وصيانة وتشغيل مشروع لإنتاج الملامين ومشتقاته.
- وتسويق وتوزيع وبيع منتج الميلايين ومشتقاته في الخارج وجميع أنحاء الجمهورية عدا منطقة شبة جزيرة سيناء فيلزم موافقة الهيئة مسبقاً.
- كما أجازت الجمعية للشركة أن يكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه في تأسيس أو تكوين شركات أخرى تزاوّل أنشطة مماثلة أو شبيهة أو مرتبطة بأنشطتها والتي قد تعاونها على تحقيق أغراضها داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار وعلى الشركة الحصول على كافة التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها.
- كما وافقت الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة في ١٥ أبريل ٢٠٢٣ على إضافة نشاط

- إنتاج وتوزيع وبيع محلول اليوريا بتركيزات مختلفة وتستخدم في تطبيقات وإستخدامات مختلفة ومنها معالجة عادم السيارات.
- كما وافقت الجمعية على مد أجل الشركة لمدة خمسة وعشرون سنة أخرى تبدأ من نهاية المدة السابقة وكل اطالة لمدة الشركة يجب ان توافق عليها الجمعية العامة غير العادية للشركة ويصدر بها قرار من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

3-1 مدة الشركة

- مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري
- تم مد أجل الشركة لمدة خمسة وعشرون سنة أخرى تنتهي في 2048/07/27 وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بالشركة في تاريخ 2023/05/31 .

4-1 مقر الشركة

- تم تعديل المقر الاداري للشركة ليصبح: مبنى 194 القاهرة الجديدة، التسعين الشمالي ، القطاع الثاني، مركز المدينة، التجمع الخامس، القاهرة والمركز الرئيسي وموقع ممارسة النشاط الصناعي: المنطقة الحرة العامة بمدينة دمياط الجديد كما هو موضح بالسجل التجاري الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 2022.

2. أسس إعداد القوائم المالية

1-2 الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

- يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
- اعتمد مجلس الإدارة إصدار القوائم المالية في 6 مارس 2025 .

2-2 أسس القياس

- أعدت القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة والتي تتمثل في الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

3-2 عملة التعامل وعملة العرض

- تم عرض القوائم المالية بالجنينة المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

4-2 استخدام التقديرات والحكم الشخصي

إن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات. وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية، حيث يتم بناء عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تم فيها التغيير والسنوات المستقبلية، عندئذ تدرج هذه الفروق في الفترة التي تم فيها التعديل والسنوات المستقبلية.

أ- الحكم الشخصي

المعلومات الخاصة بالأحكام المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها تأثير هام علي القيم المعروضة للقوائم المالية متضمنة فيما يلي:

- مخصص المطالبات المتوقعة والالتزامات المحتملة.
- قياس الانخفاض في قيم الأصول.
- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.

ب- الافتراضات والتقديرات غير المؤكدة

المعلومات الخاصة بالافتراضات والتقديرات غير المؤكدة في تاريخ القوائم المالية والتي قد ينتج عنه تعديل مؤثر في القيمة الدفترية للأصول والالتزامات في الفترة المالية القادمة يتمثل في:-

- الاعتراف وقياس المخصصات والالتزامات: الافتراضات الأساسية حول احتمالية وحجم تدفق الموارد.
- قياس خسائر الائتمان المتوقعة للنقدية بالبنوك وعملاء وأوراق قبض وأصول مالية أخرى.

ج- قياس القيمة العادلة

يتطلب عدد من السياسات المحاسبية والإفصاحات للشركة قياس القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية وغير المالية. يتم الاعتماد في قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات علي بيانات السوق المتاحة بشكل أساسي، ويتم تبويب البيانات التي يتم الاعتماد عليها في التقييم وفقاً للتسلسل الهرمي التالي:-

- المستوى (١): الأسعار المعلنة (غير معدل) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات متماثلة.
- المستوى (٢): مدخلات كلاً من الأسعار المعلنة المدرجة في المستوى (١) والتي يتم تتبعها للأصل أو الالتزام إما بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار).
- المستوى (٣): مدخلات للأصل أو الالتزام لا تعتمد علي بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (مدخلات لا يمكن متابعتها). تقوم الشركة بالاعتراف بالتحويلات بين المستويات الخاصة بتسلسل القيمة العادلة في نهاية الفترة المالية التي يتم حدوث التغيير خلالها.

تم إدراج المزيد من المعلومات عن الافتراضات المطبقة عند قياس القيمة العادلة للأدوات المالية.

الإجمالي	مشتريات	أجهزة كمبيوتر	أثاث	عدد	وسائل نقل	آلات ومعدات	مباني وإنشاءات	إلخفي	بشكل
	تحت التقييم		ومنفذات	وأثاث	وانتقال	وعوامل مساعدة			بالجنبة المصري
									التكلفة
٢ ٩٦٧, ٣٦ ٢٠١	٤٤, ٦٥ ٩٣٩	٥٢ ٥٩٢ ٢٩١	٢٣ ٢١٥ ١٥٦	٤٢ ٦٧٥ ٥٧٢	٢٨ ٢٦١ ٤٧٧	٢ ٣٠٢, ٧٩ ١٢٤	٣٧٢ ٢٣٦ ٧٢٤	١٠١ ٨٠٩ ٩٠٨	٢٠٢٣/١
٨٥ ٤٥٥ ٥١٣	٧٣ ٩١٤ ٧٣٥	٣ ٦٨٢ ٨٢٦	١ ٥٣٧ ٨٨٧	٦ ٣٦٠, ٠٦٥	-	-	-	-	الإضافات
٤٩ ٥٦٩ ٧٤٥ ١٢٧	١٤٢ ٥٣٩ ٨٥٥	٦٥ ٤٢٤ ٥٩١	١٢, ٠٩٥ ٤٠٨	٣٦ ١٤٢ ٨١٠	٧٥٠, ٠٤ ٦٨٥	٤٩, ٠٦٢ ٢٨٩ ١٧٣	١٥ ٥٣٧ ٣٠٨	١٦٠, ٢١١ ٢٨٧	تكلفة أصول الشركة المستحقة
-	(٥٩ ١٢٦ ٩٩٣)	٥ ٨٤٤, ٨٥	-	٣ ٥٣٧ ٨١٨	-	-	٤٩ ٧٤٥, ٠٩٠	-	المحول من المشروعات تحت التقييم
(١ ٣٤٩ ٢٦٧)	-	(٥٨٧ ١٤٩)	(٢٨٩ ٣٣٢)	(٣٦٢ ٨٨٦)	(١٠٩, ٩٠٠)	-	-	-	استبعادات
٥٢ ١٢٠, ٩٧٧ ٥٧٤	٢٠١ ٣٩٣ ٥٣٦	١٢٢ ٩٥٦ ١٤٤	٣٦ ٥٥٩ ١١٩	٨٨ ٨٥٣ ٣٨٩	١٠,٣ ١٥٦ ٢٦٢	٥١ ٣٦٤ ٣٦٨ ٢٩٧	٤٣٧ ١١٩ ١٣٢	٢٦٢, ٠٢١ ١٩٥	التكلفة في ٢٠٢٣/١/٣١
١ ٢٤٨ ٩٣٣ ٢٠٠	١, ٠٦٤, ٨٢ ١٢١	٧ ٧٧٨ ٣٥٨	٥ ٣٣٥ ٨٨٨	٤ ٣٨٢ ٧٩٣	٤٢ ١٤٧ ١١١	١٣٥ ٢٠٦ ٤٢٩	-	-	الإضافات
-	(١٦٨ ٩٤٤ ٨٩١)	٧١٧ ٥٩٥	٦ ٤٩١ ١١٤	٣, ٠٨٣ ١١٠	-	٩٥ ٧٢٤ ٤٣٣	١٢ ٩٢٧ ١٢٩	-	المحول من المشروعات تحت التقييم
(٨ ٢٧٨ ١٦٨)	(٣٠,٩٠٩ ٦٢٤)	-	(٤٧٨ ٩٦٢)	-	(١ ٧٢٣ ٢٥٠)	-	(٢ ١١٦ ٣٣٢)	-	استبعادات
٥٢ ٨٦١ ٥٨٢ ٦٠٦	١, ٩٢٢ ٦٢١ ١٤٢	١٣٥ ٤٥٢ ٥٩٧	٤٧ ٩٠٧ ٦٥٩	٩٦ ٣١٩ ٧٩٢	١٤٣ ٥٨٠, ٦٢٣	٥١ ٥٨٥ ٢٩٩ ١٥٩	٤٩٨ ٣٨٠, ٤٣٩	٢٦٢, ٠٢١ ١٩٥	التكلفة في ٢٠٢٤/١/٣١
مجموع الإهلاك									
١ ٧٩٢ ٩٧٨ ٢٤٥	-	٢٧ ٩٣٤ ١٧١	٩, ٠٠٧, ٠١٨	٢٧ ٧٢٢ ٨٩٦	١٩ ٧٣٨ ٥٣٦	١ ٦٢٧ ٦٧١ ٦٤٥	٨٠, ٩٠٣ ٩٨٩	-	٢٠٢٣/١
١٤ ٩٦١ ٥٥٢ ٧٨٧	-	٥٤ ٦٠٥ ١٣٢	٨ ٨٠٤ ١١٨	١١ ٥٧٠, ٩١٢	٤٥ ١٢٣, ٠٤٢	١٤ ٨٣٨ ٨٧٣ ١٢٧	٢ ٥٧٦ ٤٥٦	-	مجموع إهلاك الشركة المستحقة
٢٦, ٩٠٩ ٤٤٤	-	٩ ٩٢٣ ٤٢٥	١ ٨٨٣ ٨٤٤	٤ ٦٥٢ ٤٦٨	٣ ٨٦٣ ٩٥٩	٢١٧ ٥٠٠ ٧٨٥	٢٣, ٨٤٤ ٩٦٣	-	إهلاك السنة
(٩٤٦ ٥٢٩)	-	(٢٧٨ ٧٥٧)	(٢٨٩ ٣٣٢)	(٢٦٨ ٥٤٠)	(١٠٩, ٩٠٠)	-	-	-	استبعادات
١٧, ٠٩٤ ٤٩٣ ٩٤٧	-	٩٢ ١٨٣ ٩٧١	١٩ ٤٠٥ ٦٤٨	٤٣ ٦٧٧ ٧٣٦	٦٨ ٦١٥ ٦٢٧	١٦ ٦٨٤, ٠٤٥ ٥٥٧	١٠,٦ ٥٦٥ ٤٠٨	-	مجموع الإهلاك في ٢٠٢٣/١/٣١
٢ ٢١٩ ٢٥٤ ١١٣	-	١٦ ٦٧٧ ٣٠٥	٣ ٥١٣ ٩٩٩	١٠, ٢٤٢ ٣٨٧	٢٠, ٧٢٤ ٥٧٧	٢ ١٤١ ٧٦٩ ٥٣٥	٢٦ ٣١٦ ٣١٠	-	إهلاك السنة
(٤ ١٧٣ ٤٥١)	-	(٤٧٨ ٩٦٢)	-	(١ ٧٢٣ ٢٥٠)	-	(١ ٩٧٠, ٢٣١)	-	-	استبعادات
١٩ ٢٢٩ ٥٧٥ ٦٠٩	-	١٠,٨ ٨٦١ ٢٧٦	٢٢ ٤٤٠, ٦٨٥	٥٢ ٩٢٠, ١٢٣	٨٧ ٦٢٦ ٩٥٤	١٨ ٨٢٥ ٨١٥ ٠, ٩٢	١٣٠, ٩١١ ٤٧٩	-	مجموع الإهلاك في ٢٠٢٤/١/٣١
١ ١٧٤, ٥٥٦ ٩٥٦	٤٤, ٦٥ ٩٣٩	٢٤ ٦٥٨ ١٢٠	١٤ ٢٠٨ ١٣٨	١٤ ٩٥٢ ٦٧٦	٨ ٥٢٢ ٩٥١	٦٧٤ ٤٠٧ ٤٧٩	٢٩١ ٤٣٢ ٧٤٥	١٠١ ٨٠٩ ٩٠٨	٢٠٢٣/١
٣٥ ٦٠,٦ ٤٣٣ ٦٢٧	٢٠,١ ٢٩٣ ٥٢٦	٢٤ ٧٧٢ ٦٧٣	١٧ ١٥٣ ٤٧١	٤٥ ١٧٥ ٦٥٣	٢٤ ٥٤٠, ٦٢٥	٢٤ ٦٨٠, ٣٢٢ ٧٤٠	٣٣١, ٠٥٣ ٧٢٤	٢٦٢, ٠٢١ ١٩٥	٢٠٢٣/١/٣١
٣٤ ٦٣٢,٠,٦ ٩٩٧	١, ٠٩٢ ٦٢١ ١٤٢	٢٦ ٥٩١ ٣٢١	٢٥ ٤٦٦ ٩٧٤	٤٢ ٣٩٩ ٦٦٩	٥٥ ٩٥٣ ٦٦٩	٣٢ ٧٥٩ ٤٨٤, ٠٦٧	٢٦٧ ٤٦٨ ٩٦٠	٢٦٢, ٠٢١ ١٩٥	٢٠٢٤/١/٣١
٢٧٤ ٣١٢, ٥٥٧									الأصول المستحقة نظرياً ولا تزال تعمل

يتمثل بند المشروعات تحت التنفيذ ضمن الاصول الثابتة في:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
١٠.٠٧٥.٠٠٠	٥ ٢٧١ ٥٧٩	مباني وطرق
١٣٠ ٣٨٩ ٢٢٨	٢٥٧ ١٦٢ ٨٩١	الات ومعدات
٢١٣ ٤٧٩	٣.٢٠ ٨١٥	حاسب الي
١٨ ٧٤٨ ٤٤٤	٥٨٧ ٦٥٧ ٣٣٥	دفعات مقدمة
٨ ٣١٣ ٧٩٣	٨ ٣١٣ ٧٩٣	دراسات جدوي
٣٣ ٦٥٣ ٥٩٢	٢٣١ ١٩٤ ٧٢٩	إعتمادات مستندية
٢٠١ ٣٩٣ ٥٣٦	١.٠٩٢ ٦٢١ ١٤٢	

- تعود الزيادة في بند مشروعات تحت التنفيذ الى عملية التطوير والتحديث الشاملة للمصانع وذلك بهدف زيادة الطاقة الانتاجية لتلبية الطلب المتزايد على منتجات الشركة محلياً وعالمياً ، وتحسين كفاءة التشغيل من خلال التحديث وإدخال تقنيات حديثة وتقليل إستهلاك المواد والطاقة والامتثال البيئي عبر تطوير أنظمة التحكم في الانبعاثات وتقليل الاثر البيئي للمصانع وتعزيز جودة المنتجات للتوافق مع المعايير العالمية لزيادة القدرة التنافسية .
- ومن المتوقع الانتهاء من هذه المشروعات خلال عام ٢٠٢٥

- وتتمثل الزيادة في مشروعات تحت التنفيذ في التالي :
 - تعاقدات لتركيب آلات ومعدات جديدة لتحسين الانتاجية والكفاءة
 - تعاقدات لتطوير أنظمة المصانع لزيادة الدقة والجودة وتقليل التكاليف التشغيلية
 - تعاقدات لإجراء توسعات جديدة على خطوط الانتاج القائمة .

٤. أصول أخرى ومشروعات تحت التنفيذ

الإجمالي	مشروعات تحت التنفيذ	رخص وبرامج	خط الغاز	مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وتخدم أغراضها	التكلفة
٣٩ ٧٧٤ ٣٩٥	١٠ ١٨٩ ٩٠١	٨ ٩٥٧ ١٢٢	١٥ ٦٢٧ ٣٧٢	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	التكلفة في ٢٠٢٣/١/١
٣٣ ٣١١ ٦٤١	٣٣ ٣١١ ٦٤١	-	-	-	الإضافات
٧٣ ٠٨٦ ٠٣٦	٤٣ ٥٠١ ٥٤٢	٨ ٩٥٧ ١٢٢	١٥ ٦٢٧ ٣٧٢	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	التكلفة في ٢٠٢٣/١٢/٣١
٢٧ ٠٥٣ ٣٦٢	٢٧ ٠٥٣ ٣٦٢	-	-	-	الإضافات
(١ ١٩٧ ٠٠٠)	(١ ١٩٧ ٠٠٠)	-	-	-	الاستبعادات
-	(٥٨ ٥٠٠ ٤٨٦)	٥٨ ٥٠٠ ٤٨٦	-	-	المحول من المشروعات
٩٨ ٩٤٢ ٣٩٨	١٠ ٨٥٧ ٤١٨	٦٧ ٤٥٧ ٦٠٨	١٥ ٦٢٧ ٣٧٢	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	التكلفة في ٢٠٢٤/١٢/٣١
مجمع الاستهلاك					
٢٦ ٧٦٢ ٤٢٤	-	٨ ٩٥٧ ١٢٢	١٢ ٨٠٥ ٣٠٢	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	مجمع الاستهلاك في ٢٠٢٣/١/١
١ ٠٧٢ ٠٣٩	-	-	١ ٠٧٢ ٠٣٩	-	استهلاك السنة
٢٧ ٨٣٤ ٤٦٣	-	٨ ٩٥٧ ١٢٢	١٣ ٨٧٧ ٣٤١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	مجمع الاستهلاك في ٢٠٢٣/١٢/٣١
٢ ٨٩٢ ٨٦٠	-	١ ٨٢٠ ٨٢٣	١ ٠٧٢ ٠٣٧	-	استهلاك السنة
٣٠ ٧٢٧ ٣٢٣	-	١٠ ٧٧٧ ٤٤٥	١٤ ٩٤٩ ٣٧٨	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	مجمع الاستهلاك في ٢٠٢٤/١٢/٣١
صافي القيمة الدفترية					
١٣ ٠١١ ٩٧١	١٠ ١٨٩ ٩٠١	-	٢ ٨٢٢ ٠٧٠	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/١/١
٤٥ ٢٥١ ٥٧٣	٤٣ ٥٠١ ٥٤٢	-	١ ٧٥٠ ٠٣١	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/١٢/٣١
٦٨ ٢١٥ ٠٧٥	١٠ ٨٥٧ ٤١٨	٥٦ ٦٧٩ ٦٦٣	٦٧٧ ٩٩٤	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١٢/٣١
١٣ ٩٥٧ ١٢٢					الاصول المستهلكة دفترياً ولا زالت تعمل

يتمثل بند المشروعات تحت التنفيذ ضمن الاصول الأخرى في:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
٤٣ ٥٠١ ٥٤٢	١٠ ٨٥٧ ٤١٨
٤٣ ٥٠١ ٥٤٢	١٠ ٨٥٧ ٤١٨

رخص وبرامج

٥. أصول حق استخدام

- تتمثل أصول حق الاستخدام في القيمة الاجارية للمدة المتبقية من عقد الارض المستأجرة والمقام عليها المصنع بالمنطقة الحرة العامة بدمياط وبيانها كما يلي:-

القيمة	التكلفة
١٦٦ ٨٥٣ ٠١٦	الرصيد في ٢٠٢٤/١/١
-	الاضافات خلال السنة
(١٤ ٧٨٠ ٥٢٧)	الاستبعادات (نتيجة تخفيض مساحة الارض)
١٥٢ ٠٧٢ ٤٨٩	التكلفة في ٢٠٢٤/١٢/٣١
مجمع الإستهلاك	
٥٢ ٦٩٠ ٤٢٦	مجمع الإستهلاك في ٢٠٢٤/١/١
(٤ ٦٦٧ ٥٣٥)	استبعادات مجمع الاستهلاك (نتيجة تخفيض مساحة الارض)
١٦ ٠٠٧ ٦٣١	إستهلاك السنة
٦٤ ٠٣٠ ٥٢٢	مجمع الاستهلاك في ٢٠٢٤/١٢/٣١
١١٤ ١٦٢ ٥٩١	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/١٢/٣١
٨٨ ٠٤١ ٩٦٧	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

٦. استثمارات في شركات شقيقة يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
القيمة	نسبة المساهمة	القيمة
%	%	
١ ٥٦٦ ٣٢٥	٢٥	٢ ٤٠٧ ٦٥١
		٢٥
شركة دمياط للامونيا الخضراء		
شركة دمياط للامونيا الخضراء		
قامت الشركة بالمساهمة في انشاء شركة جديدة لانتاج الامونيا الخضراء داخل المنطقة الحرة العامة بدمياط (شركة دمياط للامونيا الخضراء) شركة مساهمة بنظام المناطق الحرة برأسمال ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي تساهم فيها الشركة بنسبة ٢٥% مع كلاً من الشركة القابضة للبتروكيماويات (ايكم) وشركة اسكاتك النرويجية		
قد بلغت قيمة الاستثمارات في الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ٢ ٤٠٧ ٦٥١ تعادل (٦٨ الف دولار) نسبة ٢٥% من رأس المال المصدر .		
يتمثل غرض الشركة في إنتاج الامونيا الخضراء .		
ويقع المشروع في المنطقة الحرة العامة بدمياط الجديدة .		
بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٢٤ تم توقيع مذكرة تفاهم غير ملزمة بخصوص مبادئ إتفاق شراء الامونيا الخضراء بين شركة يارا النرويجية وشركة دمياط للامونيا الخضراء بمدينة دمياط والتي ساهم فيها كلاً من الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات "إيكم" والتي تمتلك نسبة ٣١,٤٧% من رأس مال شركة موبكو ، وشركة مصر لإنتاج الاسمدة "موبكو" وشركة إسكاتك النرويجية وذلك بحضور السيد المهندس / رئيس مجلس الوزراء والسيد المهندس / وزير البترول والثروة المعدنية والسيد الدكتور / وزير الكهرباء والطاقة المتجددة والسيدة الدكتورة / وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والسيدة		

الدكتورة /وزيرة التعاون الدولي والسيد المهندس / رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية للبتروكيماويات "إيكيم" والسيد المهندس / رئيس مجلس إدارة شركة مصر لإنتاج الاسمدة "موبكو" - وهذه الاتفاقية تعكس الثقة في المشروع ومناخ الاستثمار في مصر وتبلغ التكلفة الاستثمارية المبدئية للمشروع بمبلغ ٨٩٠ مليون دولار بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٥٠ ألف طن من الامونيا الخضراء سنوياً وذلك من خلال توليد طاقات متجددة بقدرة إجمالية تصل إلى ٤٨٠ ميجاوات ، والمشروع يهدف الى إنتاج الامونيا الخضراء باستخدام الطاقات الانتاجية المتاحة بشركة مصر لإنتاج الاسمدة " موبكو " ومن المتوقع بدء التشغيل خلال عام ٢٠٢٧ ويأتي المشروع في إطار تطبيق سياسة الدولة في استخدام مصادر الطاقة المتجددة وخفض الانبعاثات الكربونية .

٧. أصول مالية بالتكلفة المستهلكة

٧-١ أصول مالية بالتكلفة المستهلكة (الجزء غير المتداول)

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	ايضاح رقم	
٢ ٩٢٥ ٣٤٢ ٥٢٥	٦ ١٢٠ ١٣٥ ٢٠٨		سندات حكومية بالقيمة الاسمية
(٢٧٣ ٣٥٨ ٦٢٧)	(٣٧٣ ٨٩٦ ٧٣٢)		يخصم : عوائد غير مكتسبة (التكلفة المستهلكة)
٢ ٦٥١ ٩٨٣ ٨٩٨	٥ ٧٤٦ ٢٣٨ ٤٧٦		
-	(١٨٣ ٥٩٢ ٣٢٠)	(٣٢)	خسائر ائتمانية متوقعة
٢ ٦٥١ ٩٨٣ ٨٩٨	٥ ٥٦٢ ٦٤٦ ١٥٦		صافي القيمة الدفترية

- تمثل في الاوراق المالية والودائع التي يتعدى تاريخ استحقاقها ١٢ شهر من تاريخ المركز المالي ، وهي عبارة عن استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والغرض منها تحصيل التدفقات النقدية من الفائدة وأصل المبلغ عند الاستحقاق .

٧-٢ أصول مالية بالتكلفة المستهلكة (الجزء المتداول)

ايضاح رقم

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
١ ٩٠٦ ٤٤٠ ٠٥٢	٤ ٠٨٦ ٨٨٥ ٩٣٩	سندات حكومية بالقيمة الاسمية
٢ ٥٨٦ ٩٦٦ ١٢٠	-	ودائع لاجل
٤ ٤٩٣ ٤٠٦ ١٧٢	٤ ٠٨٦ ٨٨٥ ٩٣٩	
(٢٧ ١٠٩ ٢١٩)	(١٣٣ ٣٥٣ ٣٨٨)	يخصم : عوائد غير مكتسبة (التكلفة المستهلكة)
-	(١٢٦ ٣١٥ ٣٦٥)	خسائر ائتمانية متوقعة
٤ ٤٦٦ ٢٩٦ ٩٥٣	٣ ٨٢٧ ٢١٧ ١٨٦	صافي القيمة الدفترية

- تمثل في الاوراق المالية والودائع التي يتعدى تاريخ استحقاقها ٩١ يوم من تاريخ المركز المالي ، وهي عبارة عن استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والغرض منها تحصيل التدفقات النقدية من الفائدة وأصل المبلغ عند الاستحقاق .

٨. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
-	٦٢٠ ٣٧٨ ٨١٠	رصيد أول السنة
٦١٤ ٨٧٢ ٦٨٨	٩ ٣٤٣ ٢٥٢ ٨٠٤	الإضافات
-	(٧ ٥٣٩ ٢٤٥ ٦٠٩)	التخفيضات
٦١٤ ٨٧٢ ٦٨٨	٢ ٤٢٤ ٣٨٦ ٠٠٥	الرصيد قبل التقييم
٦٢٠ ٣٧٨ ٨١٠	٢ ٨٦٩ ٤٦٧ ١٠٤	القيمة العادلة في تاريخ المركز المالي
٥ ٥٠٦ ١٢٢	٤٤٥ ٠٨١ ٠٩٩	التغير في القيمة العادلة حتي تاريخ المركز المالي

عبارة عن استثمارات بغرض التداول على المدى القصير وتحقيق أرباح سريعة، ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال سوق نشطة، ويتم مراقبة التغيرات في القيمة العادلة المرتبطة بهذه الأصول بانتظام للتقليل من تأثير السوق والسيولة والائتمان الهدف منها هو تحقيق عوائد أعلى مع الحفاظ على استثمارات ذات سيولة عالية كافية لمواجهة المتطلبات والاحتياجات النقدية وكذلك التنوع في الاستثمارات

٩. أصول مالية أخرى

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	إيضاح رقم	
٤٧ ٤٢١ ٣٥١	٧٥ ٤٥٧ ٧٩٦		خطابات ضمان*
٢٣١ ٨٠٧ ٠٠٠	١ ٠٩٣ ٠٩٠ ١٠٠		ودائع مرهونة**
٣٠٩ ٠٧٦ ٠٠٠	-		ودائع مجمدة
٥٨٨ ٣٠٤ ٣٥١	١ ١٦٨ ٥٤٧ ٨٩٦		
(١٦٢ ٥٥٧)	(٣٧ ٣٣٥ ١٠٥)	(٣٢)	خسائر ائتمانية متوقعة
٥٨٨ ١٤١ ٧٩٤	١ ١٣١ ٢١٢ ٧٩١		

*خطابات الضمان هي مبالغ مغطاة بالكامل وفقاً لبنود تعاقد طويلة الاجل مع هيئات وأطراف مختلفة (خطاب ضمان لصالح شركة جاسكو بمبلغ ١ ٣٢٠ ٠٠٠ دولار أمريكي مقابل توريد الغاز - خطاب ضمان لصالح المنطقة الحرة العامة بدمياط مقابل تأمين ايجار ارض المصنع بمبلغ ١٦٣ ٠٠٠ دولار أمريكي واخر بمبلغ ٦٠ ٠٠٠ جنية مصري) .
** غطاء إتمادات مستندية مضمونة بالوديعة المرهونة بمبلغ ٢١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي مقابل إتمادات مستندية .

١٠. المخزون

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٦٧٧ ٣٤٤ ٨٠٩	٨٦٥ ٦٤٦ ٨٠٩	مخزون قطع الغيار
٤٤٠ ٢٢٢ ٦٤٦	٣٧٨ ٨٥٠ ٤٥٤	مخزون إنتاج تام بالتكلفة
١٧٤ ٠٢٤ ٨٢٩	٩٩ ٩٨٣ ٧٢٤	مخزون إنتاج تحت التشغيل بالتكلفة
٩٧ ٣٨٣ ٤٥٥	١١٤ ٥٧٦ ٤٩٣	مخزون المواد والمهمات المتنوعة
١٣٦ ٨٣٣ ٢٠٣	١٨٩ ٦١٥ ٩١٧	مخزون إتمادات مستندية
٢٠ ٠٨٨ ٨٥٢	٥٥ ٠٥٠ ٦٤٤	مخزون الخامات
٥٣٦ ١٨٦	١٠ ٢٢٧ ٣٤٤	مخزون الوقود والزيوت
١ ٥٤٦ ٤٣٣ ٩٨٠	١ ٧١٣ ٩٥١ ٣٨٥	
(٣١٠ ٩٦٢ ٨٨٨)	-	يخصم : مجمع إضمحلال المخزون
١ ٢٣٥ ٤٧١ ٠٩٢	١ ٧١٣ ٩٥١ ٣٨٥	صافى القيمة الدفترية

- تمت دراسة المخزون طبقاً لقرار اللجنة المشكلة بالقرار رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٢٤ والذي انتهى الى عدم وجود مخزون راكد أو بطيئ الحركة كما أن محضر جرد المخزون التام والغير تام لم يظهر أي عجز بل أظهر زيادة بكميات طفيفة جداً وبناءً على ذلك فقد تم رد الاضمحلال

١١. عملاء

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	إيضاح رقم	
٧٢٨ ٢٦٠ ٦٦٨	٥٥٤ ٣٠٢ ٥٨٤		عملاء
(٣٨٣ ٣٥٤)	(١٣ ١٥٣ ٧٦٦)	(٣٢)	خسائر ائتمانية متوقعة
٧٢٧ ٨٧٧ ٣١٤	٥٤١ ١٤٨ ٨١٨		

١٢. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	إيضاح رقم	
٣٥ ٦٥٩ ٣٥٤	١٦٢ ٧٢٩ ٧٠٢		فوائد دائنة مستحقة
٢٩ ٧٥٦ ٣٦٨	٢١٧ ٤٣١ ٩٨٧		أقساط وسلف عاملين
٩ ٩٧٢ ٠٩٩	١٥ ٣٤٣ ٩٠٥		تأمينات لدى الغير
٢ ١٩٦ ٩٤٥	١١ ٢٦٦ ٩٩٠		مدينون متنوعون
١٣ ٣٦٦ ٣٣٠	٣١ ٣٦٥ ٥١٠		مصرفات مدفوعة مقدما
١٤٩ ٨٥٦ ٩٦٨	٣٠٠ ٦٨٥ ٤٤٨		أرصدة مدينة لدى مصلحة الضرائب
-	١٢٩ ٤٤٣ ١٠٠		أرصدة مدينة لصالح العاملين
٢٤٠ ٨٠٨ ٠٦٤	٨٦٨ ٢٦٦ ٦٤٢		
(٧٥٦ ٠٠٤)	(٢٢ ٤٤٨ ٧٨٠)	(٣٢)	خسائر ائتمانية متوقعة
٢٤٠ ٠٥٢ ٠٦٠	٨٤٥ ٨١٧ ٨٦٢		

شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو" - ش.م.م
تابع -الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(المبالغ بالجنية المصري)

١٣. المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

أ - بيان الأطراف ذات العلاقة:

الشركة المصرية للبتروكيماويات "إيكم"	مساهم رئيسي بنسبة ٣١,٤٧%
الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "اي جاز"	مساهم رئيسي بنسبة ٩,٨٩%
الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو"	مساهم رئيسي بنسبة ٠,٤٨%
شركة مصر للتأمين	مساهم رئيسي بنسبة ١,١٥%
شركة السويس لمشتقات الميثانول	شركة منقسمة

ب- بيان المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

وفيما يلي ملخص بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

البيان	طبيعة المعاملة	السنة المالية المنتهية في
		٢٠٢٣/١٢/٣١
	بالجنية المصري	٢٠٢٤/١٢/٣١
الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات "إيكم"		٤٤ ٢٨٨
شركة مصر للتأمين	خدمات تأمين	٢١ ١٩٤ ٩٨٨
الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "إيجاز"	توريد غاز	١٨٣ ٦٧٦ ٠٩١
الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "جاسكو"	توريد غاز	٢ ٠٤٥ ٥٩٢ ٩٢٥
- شركة السويس لمشتقات الميثانول	خدمات / سداد الشركة لمدفوعات	٩٤٧ ٦٨٣
	نيابة عن الشركة	٥٣٩ ٦٣٢
الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية	سداد مدفوعات نيابة عن الشركة /	٥٧٩ ٤٥٤ ٤٨٨
	اتفاقية تقسيم التكاليف والمصروفات	-
	فوائد القرض	١٠ ٠٧٨ ٢٦٢
	توزيعات أرباح " المعادل بالجنية "	١ ٥٣٠ ٨٥٤ ٤٣٦

• يتم التعامل مع الاطراف ذات علاقة بالقيمة السوقية وقت المعاملة .

ج- وقد نتج عن هذه التعاملات الأرصدة التالية

المستحق من أطراف ذات علاقة

إيضاح رقم	٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
	١ ٥٩٥ ٤٤٩	٨٨٦ ١٣٤	شركة السويس لمشتقات
	-	٤٤ ٢٨٨	الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات " إيكم
	١ ٥٩٥ ٤٤٩	٩٣٠ ٤٢٢	
(٣٢)	(١ ٥٩٥ ٤٤٩)	(٨٨٧ ٥٤٩)	خسائر ائتمانية متوقعة
	-	٤٢ ٨٧٣	

١٤. النقدية بالبنوك وما في حكمها

إيضاح رقم

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
١٧٣ ٤٩٠ ٨٣٥	٣٦٠ ٣٣٢ ٥٥٥	بنوك حسابات جارية
٧ ٦٤٥ ٥٦٥ ٣٦٤	٦ ٣٣٣ ٥٤٧ ٠٦٨	ودائع لأجل
٧ ٨١٩ ٠٥٦ ١٩٩	٦ ٦٩٣ ٨٧٩ ٦٢٣	
(٤ ٢٩٨ ٨٢٧)	(١٣ ٩٦٥ ٧٣١)	خسائر انتمانية متوقعة (٣٢)
٧ ٨١٤ ٧٥٧ ٣٧٢	٦ ٦٧٩ ٩١٣ ٨٩٢	

١٥. ضريبة الدخل الجارية

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٢ ٦٩٥ ٩٠١ ١٨٤	٢ ٩٨٨ ٨٧٠ ٢٨٠	ضريبة الدخل الجارية
(٣ ٣٧٤ ٦٣٤)	-	المدفوع تحت حساب الضريبة
(٧٨ ٦٤٦ ٦٢٣)	(٧٥ ٦٠٢ ٩٧٤)	المخصوم تحت حساب الضريبة
٢ ٦١٣ ٨٧٩ ٩٢٧	٢ ٩١٣ ٢٦٧ ٣٠٦	

١٦. التزامات عقود إيجار

بلغت القيمة الحالية لإجمالي الالتزامات الناتجة عن حقوق الاستخدام ما يلي:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
١٤٢ ٨١٤ ٠٥٣	١٤٨ ٤٧٦ ٨٦٨	الرصيد أول السنة
-	(١٣ ٦٠١ ٤٨٤)	الاستبعادات (نتيجة تخفيض مساحة الأرض)
٢ ١٤٢ ٥٦٠	٧ ٢٧١ ٧١٩	الفوائد خلال السنة
١٢ ٥٦٩ ٢٦٧	٨٢ ٦٣٨ ٠١٠	فروق ترجمة
(٩ ٠٤٩ ٠١٢)	(٣٣ ٢٠٩ ٣٠٩)	المدفوعات خلال السنة
١٤٨ ٤٧٦ ٨٦٨	١٩١ ٥٧٥ ٨٠٤	
١٢٧ ٧١١ ٣٣٤	١٦٥ ١٥٠ ٥٥٦	التزامات عقود إيجار غير متداولة
٢٠ ٧٦٥ ٥٣٤	٢٦ ٤٢٥ ٢٤٨	التزامات عقود إيجار متداولة
١٤٨ ٤٧٦ ٨٦٨	١٩١ ٥٧٥ ٨٠٤	

١٧. موردين

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٦ ٧٦٣ ٢٦٤	١٦٢ ٢٢٩ ٥٥٩	الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "ايجاس" - مورد غاز *
٨٨ ٠٢٥ ٣٩٣	٥٤ ٩٤٤ ٩١٨	الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو" - مورد الغاز **
١٤٦ ٦٣٧ ١٥٦	١٨٠ ٤٨٧ ٤٣٦	موردون آخرون
٢٤١ ٤٢٥ ٨١٣	٣٩٧ ٦٦١ ٩١٣	

* الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "ايجاس" مساهم بالشركة بنسبة ٩,٨٩%.

** الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو" مساهم بالشركة بنسبة ٠,٤٨%

١٨. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٣٣ ٨١٠ ٨٦٥	٢٤ ٢٦٨ ٤٢٥	تأمينات من الغير
٥٤ ٥٠٦ ٤٠٧	٧٨ ٦٧٦ ٩٧١	الهيئة العامة للتأمين الصحي
٨٩٨ ٨٥٢	٤٠ ٥٢٨ ٦٣٨	ضرائب القيمة المضافة
٦ ٩٠٣ ٦٢٦	٦ ٨٩٩ ٠٤٦	مستحقات لصغار المساهمين عن مزاد بيع الاسهم
٣ ٧٠٦ ٠١٤	٣ ٦١٢ ٢٧٥	دائنو توزيعات المساهمين
٨ ٤٤٠ ٦٨٦	٩ ٠١٨ ١٦٠	أرصدة دائنة أخرى
٤٠ ٦٩٨ ٢٤٧	٤٦ ٩٩٤ ٠٢٧	حسابات دائنة لدى شركات أخرى
٣٦ ٩١٢ ٤٢١	٢٩ ٩٥١ ١١١	ضريبة كسب عمل
٣ ٦٥١ ٢٧٤	٤ ٠٧١ ٣٦٣	تأمينات اجتماعية مستحقة
١٠٣ ٩٢٤ ٩٧٢	٥٢ ٥٧٨ ٧٠٤	مصروفات مستحقة
٢ ٢٣١ ٧٤٧	٣ ٤٧٤ ٣٢٤	ضريبة أرباح تجارية وصناعية والمهن الحرة
-	١٢٩ ٤٤٣ ١٠٠	أرصدة دائنة لصالح العاملين
٢٩٥ ٦٨٥ ١١١	٤٢٩ ٥١٦ ١٤٤	

١٩. مخصصات

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٤٨ ٩٠٥ ٩٤٠	٢٨١ ٦٠٢ ٣٦٧	رصيد أول العام
٣٦٢ ٩٤٨ ٤٨٩	١٩٤ ٨٣١ ٥٨٢	مخصصات مكونة خلال العام
-	(٢٠١ ٨٧٨ ٢١٣)	مخصصات مستخدمة خلال العام
(١٣٩ ٦٩٠ ٩٧٠)	(١٩ ٢٩٩ ٧٢٨)	مخصصات إنتقي الغرض منها خلال العام
٩ ٤٣٨ ٩٠٨	-	فروق ترجمة
٢٨١ ٦٠٢ ٣٦٧	٢٥٥ ٢٥٦ ٠٠٨	

* تتمثل في مطالبات متنازع عليها لجهات حكومية وجهات أخرى، ولم تقم الشركة بالإفصاح عن المعلومات المعتاد نشرها حول المخصصات وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) نظرا لان ادارة الشركة تري ان قيامها بذلك سوف يؤثر على نتائج المفاوضات مع الاطراف الأخرى.

٢٠. رأس المال

أ- رأس المال المرخص به

- بلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٢ ٠٤٠ مليون جنيه مصري (ملياران وأربعون مليون جنيه مصري) حتي تاريخ ٤ مايو ٢٠١٤.

- قررت الجمعية العامة الغير العادية للشركة بجلستها المنعقدة في ٤ مايو ٢٠١٤ زيادة راس المال المرخص ليصبح ٣ ٣٠٠ مليون جنيه مصري وتم التأشير بالسجل التجاري للشركة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٥.

- قررت الجمعية العامة غير العادية بجلستها المنعقدة في ٤ نوفمبر ٢٠٢٣ بتحديد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٥٠ مليار جنية مصري وتم التأشير في السجل التجاري للشركة بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣.

ب- رأس المال المصدر والمدفوع

- بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ٢٠ ٧٩٢ مليون جنية مصري (٢٠ مليار وسبعمائة واثنين وتسعون مليون جنية مصري) حيث بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ١ ٩٩٢ مليون جنية مصري (١ مليار وتسعمائة واثنان وتسعون مليون جنية مصري)، و حيث بلغ رأس المال المدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ مبلغ ١ ٩٨٤ مليون جنية مصري (١ مليار وتسعمائة وأربعة وثمانون مليون جنية مصري) وتم استكمال باقي الأقساط المتأخرة خلال سنة ٢٠١١ ليتم استكمال رأس المال المصدر والمدفوع وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١١. حيث سبق أن تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٩ بزيادة رأس مال الشركة نتيجة للاستحواذ على شركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى شركة مساهمة مصرية هذا وقد تم الاستحواذ بمبادلة الأسهم لمساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى بناء على التقييم المعد لهذا الغرض والذي أسفر عن قيمة عادلة لكلاً من الشركتين بواقع ١ ٢٦٦ مليون دولار أمريكي وعليه قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر لإنتاج الأسمدة موبكو بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٨ زيادة رأس مال الشركة بنسبة ١٠٠ % لصالح مساهمي شركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى والاستحواذ على الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى وإثبات قيمة الاستثمار بالقيمة الاسمية للسهم بواقع ١٠ جنية مصري/ للسهم.

- قررت الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة في ٤ مايو ٢٠١٤ زيادة رأس المال المصدر للشركة بمبلغ ٥٦٠ ٤٨٤ ٢٩٨ جنية مصري عن طريق توزيع أسهم مجانية من خلال توزيعات أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وبذلك يصبح رأس المال المصدر مبلغ ٣٢٠ ١٧٢ ٢٩١ ٢ جنية مصري موزع على ٢٣٢ ١١٧ ٢٢٩ سهم بقيمة اسمية للسهم ١٠ جنية مصري وتم التأشير بالسجل التجاري للشركة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٥.

- قررت الجمعية العامة غير العادية بجلستها المنعقدة في ٤ نوفمبر ٢٠٢٣ بتحديد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ١١٠ ٨٤٠ ٧٩١ ٢٠ جنية مصري (عشرون مليار سبعمائة واحد وتسعون مليون ثمانمائة وأربعون ألفاً ومائة وعشرة جنية مصري) والتي تم توزيعها على ١١ ١٨٤ ٠٧٩ ٢ سهم بقيمة اسمية للسهم ١٠ جنية مصري وتم التأشير في السجل التجاري للشركة بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣.

- يتمثل هيكل مساهمي الشركة في تاريخ المركز المالي كما يلي:

المساهمون	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	القيمة
الشركة المصرية القابضة للبتر وكيموايات " إيكم"	٣١,٤٧ %	٦٥٤ ٣٨٠ ٦٤٥	٦ ٥٤٣ ٨٠٦ ٤٥٠
الشركة السعودية المصرية للاستثمار	٢٤,٠٤ %	٤٩٩ ٧٦٤ ٥٦٠	٤ ٩٩٧ ٦٤٥ ٦٠٠
شركة القابضة أبوظبي للاستثمار (الفا اوريكس ليميتد)	٢٠,٠٠ %	٤١٥ ٨٣٦ ٧٩٨	٤ ١٥٨ ٣٦٧ ٩٨٠
الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية " ايجاس"	٩,٨٩ %	٢٠٥ ٦٥٧ ٤٩٥	٢ ٠٥٦ ٥٧٤ ٩٥٠
الشركة العربية للاستثمارات البترولية "أبيكوروب"	٣,٠٣ %	٦٣ ٠٧٢ ١٥٣	٦٣٠ ٧٢١ ٥٣٠
شركة مصر للتأمين	١,١٥ %	٢٣ ٨٦٥ ٣١٣	٢٣٨ ٦٥٣ ١٣٠
الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية " جاسكو"	٠,٤٨ %	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الاكتتاب العام	٩,٩٤ %	٢٠٦ ٦٠٧ ٠٤٧	٢ ٠٦٦ ٠٧٠ ٤٧٠
	١٠٠ %	٢ ٠٧٩ ١٨٤ ٠١١	٢٠ ٧٩١ ٨٤٠ ١١٠

ج- الاحتياطي العام

يتمثل البند في قيمة المحول للاحتياطي العام بقيمة ٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢ جنيه مصري من إجمالي حقوق المساهمين طبقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٦٥ س لسنة ٢٠١٣ الذي رخص بتأسيس الشركة المنقسمة بالسويس نتيجة انقسام شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو".

٢١. التزامات ضريبية مؤجلة

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٦ ٦٩٨ ٧١٣ ٢٦٥	٦ ٥١٦ ٤٣٠ ٩٩٧	الاصول الثابتة والاصول الاخرى
٢٩٨ ٧٠٦ ٨٨٠	١ ٤٩٩ ٥٧٧ ٢٨٩	فروق ترجمة الارصدة بالعملات الاجنبية
(٦٩ ٩١٨ ٥٣٧)	(١٢٠ ٢٤٩ ٠١٠)	مخصص مزايا العاملين
(٦٩ ٩٦٦ ٦٤٩)	-	انخفاض قيمة المخزون
(٣ ٧٠٠ ٠٢٥)	(٣٩ ١٠٩ ٠٦٤)	مخصصات أخرى
(١ ٢٢٣ ٦٩٥)	-	التزامات عقود التأجير
-	(٨٩ ٤٨٢ ١٨٨)	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة
٦ ٨٥٢ ٦١١ ٢٣٩	٧ ٧٦٧ ١٦٨ ٠٢٤	

٢٢. التزامات مزايا التقاعد

٢٢-١ وصف الخطة

تطبق الشركة خطة مزايا محددة غير ممولة بالقيمة الحالية و يتم احتساب المبالغ المسددة عند انتهاء خدمات الموظفين وفقاً للخطة على اساس ما تتحمله الشركة فعلياً من علاج للعاملين المتقاعدين وكذلك مكافأة نهاية الخدمة.
نظام مزايا العلاج الطبي للعاملين وأسرهم

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٢٤٨ ١٦١ ٤٩٤	٣١٠ ٧٤٩ ٠٥٣	الرصيد أول السنة
٣٥ ١٥٩ ٠٠٤	٤١ ٧٩٥ ٣١١	تكلفة الخدمة الحالية
٢٨ ٩٠٣ ٦٣٠	٤٥ ١٣٧ ٥٧٢	مصرفوف الفائدة
-	٧٩ ٣٣٤ ١٩٥	الخسارة / (الربح) الاكتواري
(١ ٤٧٥ ٠٧٥)	(٤ ٨٧٥ ١١٦)	المدفوعات
٣١٠ ٧٤٩ ٠٥٣	٤٧٢ ١٤١ ٠١٥	

نظام مزايا مكافأة نهاية الخدمة للعاملين

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
-	-	الرصيد أول السنة
-	٦٥ ٠٧٤ ٤٢٦	تكلفة الخدمة الحالية
-	(٢ ٧٧٥ ٣٩٤)	المدفوعات
-	٦٢ ٢٩٩ ٠٣٢	
٣ ٢٩١ ٠٦٢	٣ ٠٦٣ ٨٧٩	التزامات مزايا التقاعد (الجزء المتداول)
٣٠٧ ٤٥٧ ٩٩١	٥٣١ ٣٧٦ ١٦٨	التزامات مزايا التقاعد (الجزء غير المتداول)
٣١٠ ٧٤٩ ٠٥٣	٥٣٤ ٤٤٠ ٠٤٧	

٢٢-٢ المبالغ المشتة على قائمة الارباح أو الخسائر

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٣٥ ١٥٩ ٠٠٤	٤١ ٧٩٥ ٣١١	تكلفة الخدمة الحالية مزاي العلاج
-	٦٥ ٠٧٤ ٤٢٦	تكلفة الخدمة الحالية مكافأة نهاية الخدمة
٢٨ ٩٠٣ ٦٣٠	٤٥ ١٣٧ ٥٧٢	مصروف الفائدة
٦٤ ٠٦٢ ٦٣٤	١٥٢ ٠٠٧ ٣٠٩	

الافتراضيات الاكتوارية لخدمة مزاي العلاج الطبي للعاملين وأسرههم

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
١٤,٥٦%	١٤,٥٦%	معدل الخصم
١٥,٧%	١٥,٧%	معدل التضخم
١٣%	١٣%	معدل زيادة المزاي

المزاي المتوقعة خلال السنوات التالية

٤ ٧٠٤ ٦٤٥	السنة الاولى
٦ ٣٠٤ ٨٠٠	السنة الثانية
٨ ٤٨٠ ٣٧٦	السنة الثالثة
٨٧ ٧٩٣ ٦٢٧	الخمس سنوات التالية

- تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية

التغير في الافتراض		التغير في الالتزام		
الزيادة	النقص	الزيادة	النقص	
%١	%١	(٧٧ ٧٠٨ ١٢١)	١٠٠ ٦٢٩ ٦٣٩	معدل الخصم
%١	%١	٥٥ ١٧٨ ٤١٣	(٤٦ ٨٦٥ ٥٤٩)	معدل المزاي

الافتراضيات الاكتوارية لخدمة مكافأة نهاية الخدمة

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
-	٢٢,٩٨%	معدل الخصم
-	٢٥,١%	معدل التضخم
-	٢٠%	معدل زيادة المزاي

المزاي المتوقعة خلال السنوات التالية

٢,٧١٨,٦٣٧	السنة الاولى
٣,٥٨٩,٣٢٧	السنة الثانية
٢,٩٨٧,١٠٥	السنة الثالثة
٥,٨٨٢,٣٦٤	السنة الرابعة
٧,٨١٤,٣٠١	السنة الخامسة
٦٩,٤٧٦,٥٨٤	الخمس سنوات التالية

- تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية

	التغير في الافتراض		التغير في المزايا	
	الزيادة	النقص	الزيادة	النقص
معدل الخصم	%٠,٥	%٠,٥	(٥٨ ٧٧١ ٥٤٤)	٦٦ ١٤٥ ٢٨٦
معدل التضخم	%٠,٥	%٠,٥	٦٢ ٢٩٩ ٠٣٢	(٦٢ ٢٩٩ ٠٣٢)

٢٣. صافي المبيعات

بالجنيه المصري	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
مبيعات تصدير	١٥ ٠٦٩ ٨٦٠ ٣٨٤	٣ ٦٩٤ ٩٧٠ ٤٧٤
مبيعات محلي	٤ ٥٨٠ ٤٦٠ ٤٧٤	٢ ٢٦٤ ٥٨٢ ٨٧٠
	١٩ ٦٥٠ ٣٢٠ ٨٥٨	٥ ٩٥٩ ٥٥٣ ٣٤٤

* حقق اندماج الشركتين زيادة ملحوظة في المبيعات نتيجة تكامل الموارد وتعزيز قاعدة العملاء ، مما أدى إلى تحقيق نمو كبير في السوق وتوسيع الحصة السوقية .

التقارير القطاعية

قد تم تحديد صانع القرار التشغيلي الرئيسي باعتباره مجلس إدارة الشركة. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة التقارير الداخلية للشركة من أجل تقييم أدائها وتخصيص الموارد، بشكل رئيسي من منظور جغرافي. يتم تقديم المعلومات التالية بشكل منتظم إلى صانع القرار التشغيلي الرئيسي ويتم قياسها بشكل متسق مع البيانات المالية.

	٢٠٢٤/١٢/٣١			٢٠٢٣/١٢/٣١		
	تصدير	محلي	الإجمالي	تصدير	محلي	الإجمالي
يوربا	١٣ ٨٥٩ ٩٠٩ ١٢٠	٣ ٤٠٧ ٣٥٣ ٦٣٠	١٧ ٢٦٧ ٢٦٢ ٧٥٠	٣ ٥٠٣ ٤٤٦ ٢٦٩	١ ٦٠٨ ٩٢٩ ٨٦١	٥ ١١٢ ٣٧٦ ١٣٠
أمونيا	١ ٢٠٩ ٥٩٠ ٣٤٧	١ ١٧٢ ٩٣٩ ٢٦٢	٢ ٣٨٢ ٥٢٩ ٦٠٩	١٩١ ٥٢٤ ٢٠٥	٦٥٥ ١٨٢ ٦٣٥	٨٤٦ ٧٠٦ ٨٤٠
أخرى	٤٠٤ ٥١٦	١٢٣ ٩٨٣	٥٢٨ ٤٩٩	-	٤٧٠ ٣٧٤	٤٧٠ ٣٧٤
	١٥ ٠٦٩ ٩٠٣ ٩٨٣	٤ ٥٨٠ ٤١٦ ٨٧٥	١٩ ٦٥٠ ٣٢٠ ٨٥٨	٣ ٦٩٤ ٩٧٠ ٤٧٤	٢ ٢٦٤ ٥٨٢ ٨٧٠	٥ ٩٥٩ ٥٥٣ ٣٤٤

٢٤. تكلفة المبيعات

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
١ ٩٥٥ ٨١٤ ١٠٩	٦ ٥٣٤ ٦٠٥ ٨٠٢	غاز
١٦٣ ٢٢٧ ٨٠٤	٧١٤ ٩٩٧ ٢٥٣	مواد اخري *
١٩٠ ١٣٣ ٨١٢	٧٠٦ ٩٦٩ ٢١٨	أجور ومرتببات
٢٤٥ ٦٣٧ ١٣٩	٢ ١٤١ ٣١٧ ٢٢٣	إهلاك واستهلاك
٢١ ٢١١ ٤١٠	٧٠ ٤٥٤ ٨٤٥	تكلفة التزامات التقاعد
١٢٥ ٤٦٥ ٤٨١	٤٩٩ ١٢٧ ٢٨٩	مصرفوات صناعية أخرى
٣٣ ٨٣٢ ٧٩٩	١٣٥ ٤١٣ ٢٩٨	التغيير في المخزون التام وغير التام
٢ ٧٣٥ ٣٢٢ ٥٥٤	١٠ ٨٠٢ ٨٨٤ ٩٢٨	

* نتج عن إندماج الشركتين ارتفاع في تكلفة المبيعات نتيجة إرتفاع تكاليف المواد والاجور والمصرفوات الاخرى المرتبطة بتكامل العمليات والانظمة وقد حققت الشركة توافق تشغيلي وإداري لضمان تحقيق الاهداف .
** يتمثل مبلغ المواد الاخرى في مصرفوات قطع الغيار والخامات المساعدة والكهرباء والمياة الخاصة بالمصانع .

٢٥. إيرادات أخرى

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٤ ٤٨١ ٤٨٠	٧٠ ٥٩٦ ٨٨٧	غرامات موردين وعملاء
١٠ ٨١٤ ٨٨٦	٨٠ ٠٨٤ ٠٦٣	أرباح بيع مخلفات
-	٣ ٤٨٨ ٤٩٠	ايرادات اخري (نتيجة تخفيض مساحة الارض)
١٣٩ ٩٦٠ ٩٧٠	١٩ ٢٩٩ ٧٢٨	مخصصات انتفي الغرض منها
١٥٥ ٢٥٧ ٣٣٦	١٧٣ ٤٦٩ ١٦٨	

٢٦. مصرفوات تسويقية

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٩٢ ٥٦٢ ٣٩١	٢٨٠ ٩٥٣ ٩٩٩	مواد تعبئة وتغليف
٢٢ ٣٠١ ٧٣٦	٧٢ ٦٩٩ ٩٥٣	أجور ومرتببات
٦ ٤٠٤ ٠٨٢	٥٦ ٤٨٢ ٥١١	إهلاكات
٢٧ ٨٣٦ ٠٥٨	٩١ ٧٣٢ ٩٠١	مصرفوات نقل و شحن المنتجات
٣ ٣٣٤ ٦١٥	٧ ٢٩٧ ٩٩١	تكلفة التزامات التقاعد
٨ ٠٤٨ ٥٧٠	٢٢ ٦٨٦ ١٧٠	مصرفوات بيعية وتسويقية اخري
١٦٠ ٤٨٧ ٤٥٢	٥٣١ ٨٥٣ ٥٢٥	

*نتج عن إندماج الشركتين ارتفاع في التكاليف التسويقية نتيجة زيادة تكاليف التعبئة والاجور والمصرفوات الاخرى المرتبطة بتوحيد العمليات التشغيلية وتلبية متطلبات التوسع .

٢٧. مصروفات عمومية وإدارية

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٩٤ ٩٤١ ٦٦٥	٢٩١ ١٨٦ ٧٨٣	أجور ومرتبات إدارية
٢٢ ٧٨٤ ٩٠٧	٧٨ ٣٢٧ ٧٤٣	المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحي الشامل
١٣ ٩٥٥ ٣٣٦	٤٠ ٣٥٤ ٨٧١	إهلاكات إدارية
١ ٣٩٢ ٥٠٠	٢ ٢٩٣ ٥٠٠	بدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة
١٠ ٩٦٩ ١٤٩	٢٩ ١١٦ ٩٠١	تكلفة التزامات التقاعد
٦٩ ٢٢٢ ٨٠٣	١٤٩ ٩٧٤ ٠٩٦	مصروفات عمومية وإدارية أخرى
٢١٣ ٢٦٦ ٣٦٠	٥٩١ ٢٥٣ ٨٩٤	

* نتج عن إدماج الشركتين ارتفاع في التكاليف الإدارية والعمومية نتيجة التوسع في الهيكل الإداري وزيادة التكاليف المرتبطة بتوحيد العمليات التشغيلية وتلبية متطلبات التوسع .

٢٨. إرباح (خسائر) رأسمالية

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
-	٣ ٨١٦ ٠٠٠	إرباح بيع أصول ثابتة
(٩٧ ٦٧٢)	(١٩٦ ٠٩٣)	خسائر استبعاد أصول ثابتة
(٩٧ ٦٧٢)	٣ ٦١٩ ٩٠٧	

٢٩. مصروفات أخرى

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٢٢ ٤٧٧ ١١٣	٣٩ ١١٧ ٦٢٨	تبرعات
١٤ ١٣٠ ٨٢٢	١٩٤ ٨٣١ ٥٨٢	مخصصات مكونة
٣٦ ٦٠٧ ٩٣٥	٢٣٣ ٩٤٩ ٢١٠	

٣٠. مصروفات تمويلية

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٢ ١٤٢ ٥٦٠	٧ ٢٧١ ٧١٩	فوائد تقسيط التزامات عقود الإيجار
٢٨ ٩٠٣ ٦٣٠	٤٥ ١٣٧ ٥٧٢	فوائد تقسيط التزامات مزايا التقاعد
٣١ ٠٤٦ ١٩٠	٥٢ ٤٠٩ ٢٩١	

٣١. إيرادات تمويلية

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
١٠.٠٧٨ ٢٦١	-	فوائد دائنة (قرض الشركة التابعة)
١٩٩ ٦٢٩ ٤٠٦	١٣٦ ٧١٦ ٠٨٨	إيرادات أصول مالية بالتكلفة المستهلكة "إذون خزانة"
٢٧ ٢٩٠ ٤٨٧	١ ١٦٣ ٥٠٩ ٦١١	"إيرادات أصول مالية بالتكلفة المستهلكة "سندات حكومية"
٥ ٥٠٦ ١٢٢	٤٤٥ ٠٨١ ١٠٠	"إيرادات أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر "صناديق الاستثمار"
٦٣٧ ٠٦٧ ٩١٠	٥٣٢ ٧٩٤ ٠٧٠	فوائد دائنة (فوائد ودائع)
٨٧٩ ٥٧٢ ١٨٦	٢ ٢٧٨ ١٠٠ ٨٦٩	

٣٢. الخسائر الائتمانية المتوقعة

إيضاح

رقم	٢٠٢٤/٠١/٠١	المكون	المردود	٢٠٢٤/١٢/٣١
(١٤)	٤ ٢٩٨ ٨٢٧	٩ ٦٦٦ ٩٠٤	-	١٣ ٩٦٥ ٧٣١
(٧)	-	٣٠٩ ٩٠٧ ٦٨٤	-	٣٠٩ ٩٠٧ ٦٨٤
(١١)	٣٨٣ ٣٥٤	١٢ ٧٧٠ ٤١٢	-	١٣ ١٥٣ ٧٦٦
(١٣)	١ ٥٩٥ ٤٤٩	-	(٧٠٧ ٩٠٠)	٨٨٧ ٥٤٩
(١٢)	٧٥٦ ٠٠٤	٢١ ٦٩٢ ٧٧٦	-	٢٢ ٤٤٨ ٧٨٠
(٩)	١٦٢ ٥٥٧	٣٧ ١٧٢ ٥٤٨	-	٣٧ ٣٣٥ ١٠٥
	٧ ١٩٦ ١٩١	٣٩١ ٢١٠ ٣٢٤	(٧٠٧ ٩٠٠)	٣٩٧ ٦٩٨ ٦١٥

- تمت دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ عن طريق الشركة وفقاً للاتي :
- تم استخدام المدخل المبسط في قياس خطر الائتمان لتسهيلات العملاء بتقسيم العملاء الي فئات ذات خصائص متشابهة وتحديد الفترة التاريخية المستخدمة لاحتساب معدل الخسارة وتحديد معدل الخسارة وفق البيانات التاريخية مع الأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة لمؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل النمو ، معدل التضخم ، معدل البطالة) ومن ثم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بضرب (معدل الخسائر X الرصيد المعرض للخسارة X احتمالية التعثر) .
- تم استخدام المدخل العام لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة باستثمارات الشركة في الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة والارصدة الجارية بالبنوك والودائع وباقي الاصول المالية الاخرى باستخدام التصنيفات الخارجية من المؤسسات الواردة بتعليمات البنك المركزي لادارة مخاطر الائتمان ، كما تم استخدام البيانات المستقبلية لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية باستخدام بعض المؤشرات للاقتصاد الكلي (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، معدل التضخم السنوي ، معدل البطالة) في ظل افتراض ثلاثة سيناريوهات (الاساسي ، الافضل ، الاسوء) تماشياً مع متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) .
- تم اعتبار معدل الخسارة لادوات الدين الحكومية والودائع لاجل شهر فأقل بالجنية المصري تساوي صفر طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء في هذا الصدد .
- تم استخدام تصنيف مصر مع معدل الخسارة عند التعرض للاخفاق بنسبة ٤٥% عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

٣٣. ضريبة الدخل :

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
		ضرائب الدخل الجارية
٢ ٠٥٣ ١٦٨ ١٦٣	٢ ٩٨٨ ٨٧٠ ٢٩٠	ضريبة الدخل الجارية
١٥٤ ٥٧٠ ٤٤٥	-	ضريبة توزيعات الشركة التابعة
٣٩ ٩٢٥ ٨٨١	١٧ ٢٢٨ ٤٨٨	ضريبة اوعية مستقلة
-	٦٥ ٢٨٠	فروق اقرارات
٢ ٢٤٧ ٦٦٤ ٤٨٩	٣ ٠٠٦ ١٦٤ ٠٥٨	ضرائب الدخل الجارية
		ضريبة الدخل المؤجلة
(٤٦ ٨٩٩ ٧٨٥)	(١٨٢ ٢٨٢ ٢٦٨)	الاصول الثابتة والاخرى
(٧٠١ ٨٠٤ ٧٥١)	١ ٢٠٠ ٨٧٠ ٤٠٩	فروق ترجمة الارصدة بالعملات الاجنبية
(١٤ ٠٨٢ ٢٠١)	(٥٠ ٣٣٠ ٤٧٣)	التزامات مزايا التقاعد
-	٦٩ ٩٦٦ ٦٤٩	إنخفاض قيمة المخزون
-	١٧ ٨٥٠ ١٩٤	الضريبة المؤجلة المتعلقة بالدخل الشامل
٤ ٣٣٦ ٦٨٢	(٣٥ ٤٠٩ ٠٣٩)	مخصصات أخرى
-	(٨٩ ٤٨٢ ١٨٨)	خسائر إئتمانية متوقعة
-	١ ٢٢٣ ٦٩٥	التزامات عقود الايجار
(٧٥٨ ٤٥٠ ٠٥٥)	٩٣٢ ٤٠٦ ٩٧٩	ضرائب الدخل الجارية
١ ٤٨٩ ٢١٤ ٤٣٥	٣ ٩٣٨ ٥٧١ ٠٣٧	

الفعلي لضريبة الدخل تسويات لاحتساب السعر

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٧ ٤٦٣ ٥٧٠ ٨٣٣	١٩ ٠٥٨ ٣١٠ ٤٠٥	الأرباح قبل ضرائب الدخل
١ ٦٧٩ ٣٠٣ ٤٣٧	٤ ٢٨٨ ١١٩ ٨٤١	ضريبة الدخل المحسوبة طبقاً لقانون الضرائب ٢٢,٥%
١٢ ١٥٢ ٧٧٥	٢٥ ٩١٦ ٧٣٨	مصرفات غير قابلة للخصم
(٣٩٦ ٧٣٨ ١٠١)	(٣٩٢ ٦٩٤ ٠٣٠)	إيرادات معفاة من الضريبة
١٥٤ ٥٧٠ ٤٤٣	-	ضريبة توزيعات الارباح المحصلة
٣٩ ٩٢٥ ٨٨١	١٧ ٢٢٨ ٤٨٨	ضريبة اوعية مستقلة
١ ٤٨٩ ٢١٤ ٤٣٥	٣ ٩٣٨ ٥٧١ ٠٣٧	ضرائب الدخل
%١٩,٩٥	٢٠,٦٧%	السعر الفعلي لضريبة الدخل

٣٤. نصيب السهم الأساسي والمخفض من الأرباح

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٥ ٩٧٤ ٣٥٦ ٣٩٨	١٥ ١١٩ ٧٣٩ ٣٦٨	صافي الربح السنة
٢ ٠٧٩ ١٨٤ ٠١١	٢ ٠٧٩ ١٨٤ ٠١١	المتوسط المرجح لعدد الاسهم
٢,٨٧	٧,٢٧	

- أقرت الجمعية العامة العادية المنعقدة في ٩ مارس ٢٠٢٤ توزيعات كالتالي :
- توزيعات أرباح المساهمين بمبلغ ٠.٢٣ ٣٦٨ ١٥٨ ٤ جنية بواقع ٢ جنية لكل سهم .
- توزيعات العاملين بمبلغ ٠.٦٨ ٢٢٩ ٩٥٦ جنية مصري .
- مكافأة أعضاء مجلس الادارة بمبلغ ٠.٨٢ ٢٧٩ ٢١ جنية مصري .
- بتاريخ ١٧ أغسطس تم عقد الجمعية العامة العادية للشركة والتي أقرت توزيع إضافي ٣,٧٥ جنية / للسهم من الارباح المرحلة ليصبح ما تم توزيعه هذا العام ٥,٧٥ جنية/ للسهم .

٣٥. القيمة العادلة للأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية وما في حكمها، القرض الشركة التابعة، الأرصدة المستحقة من الأطراف ذات علاقة، الموردين دفعات مقدمة، البنود ذات الطبيعة النقدية في بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى)، بالإضافة إلى الالتزامات المالية الأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة، والبنود ذات الطبيعة النقدية في الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى). وطبقا لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والتزامات الشركة فإن القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية تمثل تقديرا معقولا لقيمتها العادلة.

تتمثل المخاطر التي تواجهها الشركة فيما يلي:

- خطر سعر الفائدة
- خطر العملات الاجنبية
- خطر الائتمان
- خطر السيول

أولاً: خطر سعر الفائدة

يتمثل هذا الخطر في أثر التغيرات في أسعار الفائدة عكسياً على قيمة أصول والتزامات الشركة، وتقوم إدارة الشركة بتوظيف استثماراتها النقدية في قنوات ذات أسعار فائدة ثابتة ولفترات قصيرة الاجل لتفادي أثر تغيرات سعر الفائدة عكسياً على قيمة أصولها والعائد عليها وتقوم الشركة بمتابعة وتحليل اخطار سعر الفائدة بشكل مستمر وتقوم باحتساب إثر التحركات في أسعار الفائدة السوقية على قائمة الدخل ويوضح الجدول التالي أرصدة الاصول المالية في تاريخ المركز المالي ذات أسعار الفائدة الثابتة والمتغيرة.

معدلات الفائدة الثابتة

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	
٧ ٦٤٥ ٥٦٥ ٣٦٤	٦ ٣٣٣ ٥٤٧ ٠٦٨	ودائع لأجل
٢ ٦٥١ ٩٨٣ ٨٩٨	٥ ٥٦٢ ٦٤٦ ١٥٦	أصول مالية بالتكلفة المستهلكة غير المتداول
٤ ٤٦٦ ٢٩٦ ٩٥٣	٣ ٨٢٧ ٢١٧ ١٨٦	أصول مالية بالتكلفة المستهلكة المتداول
٦٢٠ ٣٧٨ ٨١٠	٢ ٨٦٩ ٤٦٧ ١٠٤	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
١٥ ٣٨٤ ٢٢٥ ٠٢٥	١٨ ٥٩٢ ٨٧٧ ٥١٤	

ثانياً: خطر العملات الأجنبية

تقوم الشركة بتنفيذ بعض أنشطتها التشغيلية بالعملات الأجنبية، ومن ثم فإن الشركة تكون معرضة لخطر التقلبات في العملات الأجنبية فيما يتعلق بجداول السداد أو التحصيل للالتزامات أو حقوق بعملات تختلف عن عملة القيد الخاصة بها. إن تلك الالتزامات والحقوق عادة ما تكون مرتبطة بالإنفاق التشغيلي الذي يتم مع موردين بعملات غير الجنية المصري والائرادات الناشئة عن بعض الخدمات المؤداة لعملاء بالخارج بالإضافة إلى رصيد القرض الممنوح للشركة التابعة بالدولار الأمريكي وتقوم الشركة بمراقبة خطر التقلبات بالعملات الأجنبية الناشئ عن الأنشطة التشغيلية.

في نهاية المركز المالي بلغ صافي الأصول / (الالتزامات) للعملات الأجنبية الرئيسية مقومه بالجنية المصري كما يلي:

الاصول المالية	عملات أجنبية	المعاادل بالجنية المصري
دولار أمريكي	٣٤٢ ١٨٨ ٠٢٩	١٧ ٣٩٧ ٣١٨ ٤٦٤
يورو	١ ٧٢٢ ٩٩٩	٩٠ ٦٦٨ ٣٦٨
الالتزامات المالية	عملات أجنبية	المعاادل بالجنية المصري
دولار أمريكي	٤ ٤٢٩ ٩٧٠	٢٢٥ ٢٢٥ ٨٧٥
يورو	٦٩ ٠٠٠	٣ ٦٣٠ ٩٨٩
درهم اماراتي	٥ ٨٣٣	٨٠ ٧٤٦

وفيما يلي أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية

متوسط السعر	سعر الاقفال	
٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
٣٠,٣٠٢٣	٤٣,٩٤٠١	٣٠,٩٠٧٦
٣٢,٧٠٢٣	٤٧,٦٥١٢	٣٤,١٣٣٠
٣٧,٦٣٥٢	٥٦,٢٧٣٩	٣٩,٣٨٨٦
		٥٠,٨٤١٤
		٥٢,٦٢٢٤
		٦٣,٦٤٣٣
		دولار أمريكي
		يورو
		جنية إسترليني

- تحليل الاستجابة :

ان انخفاض قيمة الجنية المصري مقابل العملات الاخرى علي ارصدة العملات الاجنبية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ قد يؤدي الي انخفاض حقوق المساهمين والربح والخسارة طبقا للقيمة الموضحة ادناه .
ويعتمد هذا التحليل علي تغيرات سعر الصرف الذي تري الشركة انها تعتبر احتماليه يمكن تحققها ويفترض في هذا التحليل ان كافة المتغيرات الاخرى وبوجه خاص معدلات الفائدة تظل ثابتة واهمال اثر الايرادات والتكاليف المتوقعه .
وكان أثر التغير بمقدار ١٠% عن سعر الاقفال كالتالي :

العملة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
دولار أمريكي	١ ٧٣٩ ٧٣١ ٨٤٦
يورو	٩ ٠٦٦ ٨٣٦

أحداث هامة ولاحقة

في ظل بيئة اقتصادية عالمية ومحلية مُتقلّبة، تُضاف إليها المخاطر الجيوسياسية المتزايدة، اتخذ البنك المركزي المصري خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، ثم في أوائل عام ٢٠٢٤، سلسلة من الإجراءات للتخفيف من تأثير هذه العوامل على الاقتصاد المصري. شملت هذه الإجراءات تعديل سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، متبوعًا بتحرير سعر الصرف في مارس ٢٠٢٤ وفقًا لآليات السوق، مما أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه. بالإضافة إلى ذلك، تم رفع أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض لليلة واحدة بشكل متكرر، وبلغت ذروتها بزيادة ٦٠٠ نقطة أساس في مارس ٢٠٢٤، لتصل إلى ٢٧,٢٥% و ٢٨,٢٥% على التوالي، وذلك في إطار اتفاق قرض موسع مع صندوق النقد الدولي .كما تم فرض قيود على السحب والإيداع النقدي في البنوك.

أدت هذه الإجراءات إلى تباطؤ تداول العملات الأجنبية عبر القنوات المصرفية الرسمية، مما نجم عنه تأخيرات في تسوية بعض الالتزامات المالية الدولية وزيادة تكلفة الحصول على العملات الأجنبية وتسديدها .يُمثل استمرار هذه الأوضاع، وما يرتبط بها من مخاطر، عامل عدم تأكد قد يؤثر على الأداء المالي للشركة والتزاماتها المالية والتشغيلية بالعملات الأجنبية. وبالرغم من تباطؤ التضخم إلى ٢٥,٧% في يوليو ٢٠٢٤ بعد أن بلغ ذروته عند ٣٨% في سبتمبر ٢٠٢٣، إلا أن استمرار الضغوط التضخمية يُشكل تحديًا إضافيًا.

بالنسبة للقوائم المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، لم تظهر تأثيرات مباشرة ناجمة عن هذه التطورات. ومع ذلك، نظراً لطبيعة غير المُستقرة للوضع الاقتصادي، هناك احتمال لتأثير هذه التطورات على القوائم المالية للفترة القادمة. يُمثل تحديد حجم وتوقيت هذا التأثير المحتمل تحديًا لإدارة الشركة في ظل هذه الظروف. وتعمل إدارة الشركة جاهدةً على تقييم جميع الآثار المُحتملة على القوائم المالية المُستقبلية، مع الأخذ في الاعتبار تطورات سعر الصرف وأسعار الفائدة والتضخم. هذا و قد أبقى البنك المركزي المصري في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤ على أسعار الفائدة دون تغيير، مُشيرًا إلى تباطؤ التضخم للشهر السادس على التوالي. و يُعزز هذا القرار من أهمية المراقبة المُستمرة لتطورات الوضع الاقتصادي وتأثيره على أداء الشركة. وتقوم إدارة الشركة حاليًا بتقييم التأثيرات المحتملة على القوائم المالية المُستقبلية.

ثالثاً: خطر الائتمان

- ان مخاطر الائتمان بالنسبة للشركة تتعلق بحالات الاخفاق لأطراف التعاقد عن الوفاء بالالتزامات التعاقدية خصوصاً بالنسبة للأرصدة المستحقة على العملاء، الأدوات المالية، أرصدة البنوك وما في حكمها.
هذا وقد تم تحصيل كافة أرصدة العملاء خلال الفترة اللاحقة من تاريخ إصدار القوائم المالية من الممكن تحليل مخاطر الائتمان التي تتعرض لها الشركة على مستوى كل قطاع كالتالي:

عملاء محليين

يعد خطر الائتمان الخاص بالعملاء المحليين محدوداً حيث يتم منح العملاء المحليين مدة ائتمانية بحد أقصى ١٥ يوم من تاريخ اصدار الفاتورة ، حيث يتم الاستعلام عن عملاء الائتمان قبل الموافقة على منحهم المدة المذكورة للتأكد من الملاءة الائتمانية لتلك الشركات.

عملاء خارجيين

يعد خطر الائتمان الخاص بالعملاء الخارجيين محدوداً لأن معظم عملاء الشركة الخارجيين عملاء ذوي السمعة الجيدة ويتم البيع لهم مقابل اعتمادات مستنديه أو بسياسة الدفع المقدم

أرصدة نقدية لدى البنوك

ويعد خطر الائتمان المرتبط بأرصدة النقدية وما في حكمها خطر محدود جدا حيث تتعامل المجموعة مع بنوك ذات سمعة طيبة بالسوق.

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	إيضاح رقم	
٧ ١١٨ ٢٨٠ ٨٥١	٩ ٣٨٩ ٨٦٣ ٣٤٢	(٧)	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٦٢٠ ٣٧٨ ٨١٠	٢ ٨٦٩ ٤٦٧ ١٠٤	(٨)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر
٥٨٨ ١٤١ ٧٩٤	١ ١٣١ ٢١٢ ٧٩١	(٩)	أصول مالية أخرى
٧٢٧ ٨٧٧ ٣١٤	٥٤١ ١٤٨ ٨١٨	(١١)	العملاء
٢٤٠ ٠٥٢ ٠٦٠	٨٤٥ ٨١٧ ٨٦٢	(١٢)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٧ ٨١٤ ٧٥٧ ٣٧٢	٦ ٦٧٩ ٩١٣ ٨٩٢	(١٤)	نقدية بالبنوك وما في حكمها
١٧ ١٠٩ ٤٨٨ ٢٠١	٢١ ٤٥٧ ٤٢٣ ٨٠٩		الاجمالي

رابعاً: خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الشركة على سداد كل التزاماتها وتقوم الإدارة بمراقبة كل من خطر السيولة الناتج عن عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من خلال الاحتفاظ بمستوى كافي من الارصدة النقدية .

٣٦.التزامات محتملة

بلغت قيمة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية التي أصدرتها البنوك لحساب الشركة ولصالح الغير في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ٢١ مليون دولار أمريكي ومبلغ ٢ مليون يورو كما بلغ قيمة الغطاء النقدي المحتجز علي ذمة تلك الخطابات والاعتمادات ١٠٠% من قيمتها والمدرجة ضمن أصول مالية أخرى ومخزون بضاعة بالطريق.

٣٧.الارتباطات الرأسمالية

تتمثل الارتباطات الرأسمالية في قيمة العقود التي قامت الشركة بإبرامها للحصول علي أو إنشاء أصل ثابت ولم يتم الانتهاء منها بالكامل حتي تاريخ المركز المالي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وفيما يلي بيان بأهم هذه التعاقدات:

إجمالي قيمة التعاقد في	المنفذ من التعاقد حتي	الغير منفذ من التعاقد حتي
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
١٣٤ ٧٥٠ ٤٠٥	١١٠ ٣٢٣ ٩٧٣	٢٤ ٤٢٦ ٤٣٨
٢ ١٨٨ ٨٠٤	٥٠٠ ١٧٧	١ ٦٨٨ ٦٢٧
٦ ٥٠٠ ٠٠٠	-	٦ ٥٠٠ ٠٠٠
تعاقدات بالجنينة المصري		
تعاقدات بالدولار الأمريكي		
تعاقدات باليورو		

٣٨. الموقف الضريبي

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)

أولاً: الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تأسست شركة مصر لإنتاج الأسمدة - (موبكو) شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ٣٣٣٠٠ السويس صادر بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٦ ورقم تسجيلها الضريبي ٢٠٥/٠٢٢/٧٩٠ وتحاسب بالمركز الضريبي لكبار الممولين.

السنوات من ١٩٩٩ وحتى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ :-

تم فحص الشركة عن السنوات المشار إليها وتم الربط على الشركة وتسوية الفروقات والسداد.

سنة ٢٠٢٢ حتى سنة ٢٠٢٣

تم تقديم الاقرار الضريبي للشركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته في المواعيد القانونية وتم السداد .

ثانياً: ضريبة كسب العمل

السنوات من بداية النشاط وحتى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

تم الفحص والربط والسداد.

السنوات من ٢٠٢٣/٠١/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١:

- الشركة منتظمة في استقطاع الضريبة وتوريدها بشكل منتظم في المواعيد القانونية . كما ان الشركة منتظمة في تطبيق احكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وكذا القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

ثالثاً: ضريبة الدمغة

السنوات من بداية النشاط وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

تم الفحص والربط والسداد.

السنوات من ٢٠٢٢/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١:

الشركة منتظمة في السداد.

رابعاً: ضريبة المبيعات والقيمة المضافة

السنوات من بداية النشاط وحتى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تم فحص الشركة وسداد فروق الفحص والضريبة الاضافية المستحقة.

السنوات من ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١

تم الانتهاء من فحص الشركة عن السنوات المشار اليها وأسفرت نتيجة الفحص عن فروق ضريبة بمبلغ ٧٨٨ الف جنية وتم الربط والسداد في يناير ٢٠٢٥.

السنوات من ٢٠٢٤/١/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١

الشركة منتظمة في تطبيق القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وكذا القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وتقديم اقرارات الضريبة على القيمة المضافة الشهرية في المواعيد القانونية .

- وتم اخطار الشركة بفحص السنوات ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ وجاري الفحص .

خامسا: الضريبة العقارية

- مع خضوع المنشأة الصناعية للضريبة العقارية اعتبارا من ٢٠١٣/٧/١.
- تم استلام مخاطبة مأمورية ضرائب كفر البطيخ العقارية بتمكينهم من اجراء معاينة للمنشآت الشركة الصناعية.
- تم حضور اللجنة وتم اجراء المعاينة في ظل توضيح ووصف كامل للمنشأة.
- الشركة منتظمة في سداد الضريبة العقارية .
- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢ بتحمل وزارة المالية كامل قيمة الضريبة على العقارات المبنية المستخدمة في ممارسة الأنشطة الصناعية الواردة على سبيل الحصر بالقرار والتي تشمل نشاط الشركة وذلك بدءاً من ٢٠٢٢/١/١ ولمدة ثلاثة سنوات.

الموقف الضريبي للشركة المندمجة

- أ- الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :
- تأسست الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية (ENPC) شركة مساهمة مصرية وفقا لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ، تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ١٧٩٦٨ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٥ ورقم تسجيلها الضريبي ٢٣٧ / ٤٥٦ / ٠٣٦ وتحاسب بالمركز الضريبي لكبار الممولين .
- طبقا لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ ٥ مايو ٢٠٠٨ تم إنهاء جميع تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة في مجال صناعة الأسمدة وعليه من هذا التاريخ أصبحت الشركة لا تتمتع بأحكام المناطق الحرة الخاصة.

- تم التأشير بشطب الشركة من السجل التجاري بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣ .

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٩

تم الفحص والربط والسداد

السنوات من ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٣/١٢/١٣

تم إخطار الشركة بنموذج الفحص وقامت الشركة بتجهيز المستندات ورفعها على المنظومة الالكترونية لمصلحة الضرائب وتم إستيفاء جميع الاخطارات والمتطلبات اللاحقة من جانب الشركة وفي إنتظار نتيجة الفحص.

ب- كسب العمل :

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢٢

تم الفحص والربط والسداد

جاري التحضير لفحص الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية (المندمجة) عن السنوات من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٣

الفترات من ٢٠٢٣/١/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/١٣

الشركة منتظمة في السداد حتي تاريخ الاندماج ولم يتم إخطار الشركة بنموذج الفحص حتي تاريخه .

ج - ضريبة المبيعات والقيمة المضافة :

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢١/١٢/٣١

تم الفحص والربط والسداد

الفترات من ٢٠٢٢/١ حتى ٢٠٢٣/١٢

تم فحص الشركة عن السنوات المشار اليها وأسفر الفحص عن فروق بحوالي ٢٥ ألف جنينة وتم الربط والسداد

د. - ضريبة الدمغة:

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠

تم الفحص والربط والسداد

السنوات من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/١٣

الشركة منتظمة في السداد حتي تاريخ الاندماج ولم يتم إخطار الشركة بنموذج الفحص عن تلك السنوات حتي تاريخه .

٣٩. النزاعات

٣٩-١ أقامت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة الدعوى رقم ٤٨٦ لسنة ٢٠١٢ مدني كلى كفر سعد ضد كل من الشركة المصرية القابضة للبترودكيماويات (إيكم) كمدعى عليه أول والشركة كمدعى عليه ثاني والتي يطالب فيها المدعين بالإلزام المدعى عليه الثاني (الشركة) بدفع قيمة مقابل الانتفاع عن مساحة أرض ٣٢٤ ٦٠٨ م ٢ شرق القناة الملاحية والتي تخص الشركة التابعة" الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي" بمبلغ ١٥٧ مليون جنيه بالإضافة إلى الفوائد والتعويض وذلك قيمة مقابل الانتفاع لمساحة الأرض المذكورة على اعتبار ان سعر المتر (٦ جنيهات / المتر/ الشهر) وهو ما يخالف المعمول به وهو (٦ جنيهات / المتر /السنة) وترى إدارة الشركة عدم أحقية هيئة المجتمعات العمرانية بالمطالبة بتلك القيم. بتاريخ ٢٠١٥/٢/١ وقعت الشركة مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع بمقتضاها تم الاتفاق على الآتي:

- توافق الشركة على إنهاء النزاع القائم مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة مع استلام الهيئة لقطعة الأرض وسداد الشركة التابعة لمقابل الإيجار المستحق عليها.

- قيام وزارة النقل / هيئة ميناء دمياط بتوفير موقع بديل لأرض الرصيف البحري مع استصدار ضمان من السلطات المختصة بتجديد جميع الموافقات اللازمة والتراخيص من الجهات المعنية للموقع الجديد وتجديد ترخيص رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) لسنة ٢٠٠٧ للموقع الجديد وكذلك توفير مساحة مناسبة خلف الرصيف البحري للتخزين وتوفير ممر خدمات بين الرصيف البحري والمصنع.

- تعويض الشركة التابعة عن قطعة أرض المملوكة لها عن طريق منحها قطعة أرض بديلة.

- تعويض الشركة التابعة عن الخسائر والتكاليف التي تحملتها والمترتبة على إخلاء المواقع.

وقد صدر حكم بالإلزام الشركة بدفع مبلغ ثمانية وثلاثون مليون وسبعة آلاف جنيهاً وتم الاستئناف على الحكم الصادر. قامت شركتي موبكو والمصرية للمنتجات النيتروجينية بالطعن على الحكم أمام محكمة الاستئناف والتي قضت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف دون الإخلال بحق الشركة في الطعن خلال المدة القانونية علي الحكم أمام محكمة النقض خلال المواعيد القانونية.

في يناير ٢٠٢٢ قامت الشركة بسداد وبالطعن بالنقض والذي لا يوقف تنفيذ الحكم ولم يحدد جلسة للنظر بالطعن حتى تاريخه

٣٩-٢ وردت الى الشركة مطالبة شركة بترودريد بمبلغ ٤ مليون جنية تتمثل في فوائد تأخير عن سداد فواتير الغاز وترى الشركة ومستشارها القانوني عدم أحقية شركة بترودريد في المطالبة بفوائد التأخير طبقاً لعقد توريد الغاز.

٣٩-٣ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٦ أقامت الشركة الدعوى رقم ٥٣٥٩٢ لسنة ٧٥ ضد كلا من - وزير الاستثمار - رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - رئيس الادارة المركزية للمنطقة الحرة العامة بدمياط أمام محكمة القضاء الاداري وذلك لالغاء قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار بزيادة مقابل الانتفاع الخاص بأرض المصنع بالمنطقة الحرة بدمياط من ١,٧٥ دولار /م ٢ سنوياً الى ٥ دولار / م ٢ سنوياً والمطالبة بتثبيت مقابل الانتفاع طوال مدة ترخيص المشروع (٢٥ عام) تبدأ من عام ٢٠٠٥ وتنتهي في عام ٢٠٣٠ طبقاً للعقد المبرم بين الطرفين .

وقد حكمت المحكمة بقبول الدعوي شكلاً وفي الموضوع ببراءة ذمة الشركة من المبلغ التي تطالب به الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والزم المدعي عليها بالمصروفات.

وقد قامت الهيئة العامة للاستثمار بالطعن على الحكم ولم يتم تحديد جلسة للحكم بعد.

- صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٠ بالإلزام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتثبيت القيمة الاجارية السنوية سعر المتر المربع ب ١,٧٥ دولار

٣٩- ٤ بموجب عقد بيع وتنازل مؤرخ ٢٦ مارس ٢٠٠٧ قامت الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية المملوكة لشركة (موبكو) التابعة لقطاع البترول بشراء قطعة أرض على مساحة ١٥٠ ألف متر مربع والكائنة بمنطقة الرحاب الصناعية بمدينة دمياط الجديدة من شركة الرحاب السعودية المصرية للاستثمار والتنمية العقارية لاستخدامها في إنشاء تسهيلات تخزين منتجات مجمع الأسمدة الخاصة بالشركة الذي كان مزعم إنشائه في ذلك الوقت ، وقد تم إخطار شركة الرحاب بموجب كتاب قطاع الشئون التجارية والعقارية رقم ١١٩١ بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ بموافقة السلطة المختصة بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على طلب الشركة ببيع مساحة الأرض وذلك بإجمالي مبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (أربعة مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي) ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصري (وثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسون ألف جنينها مصرياً) وقد قامت الشركة بسداد كامل الثمن .

- * قامت شركة الرحاب السعودية ببناء على كتاب رئيس جهاز تعميم وتنمية مدينة دمياط الجديدة المؤرخ رقم ١٣٨٠ بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ بسداد مبلغ ٣,٤٥٠,٠٠٠ جنيه مصري لاستكمال إجراءات التنازل لصالح هيئة المجتمعات العمرانية (رسوم تنازل) وقد تم سداد المبلغ بالكامل.

- * تم موافقة جهاز تعميم وتنمية مدينة دمياط الجديدة إجراءات التنازل عن الأرض وفقا والقواعد المعمول بها بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لصالح الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية وقامت الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية بالسير في إجراءات إقامة تسهيلات التخزين لمجمع الأسمدة الخاص بها على الأرض المذكورة بعاليه .

- وحيث أن الشركة قد شرعت في استغلال تلك القطعة وذلك لتنفيذ مشروعات صديقة للبيئة وإقامة مشروعات استراتيجية إلا أنه فوجئت بمنازعة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في تلك المساحة وذلك بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠٢٣ بتواجد لجنة من جهاز تعميم مدينة دمياط الجديدة تعترض على إقامة أية مشروعات بمبرر أن الأرض ملك جهاز تعميم مدينة دمياط الجديدة .

- وحيث تم تقديم طلب لعرض النزاع على اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٢٤ متضمنا التأكيد على أحقية شركة موبكو في ملكية الأرض المنوه عنها والذي أيد طلب الشركة كتاب السيد المستشار/ رئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء والمبلغ إلى السيد الدكتور / وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية والمنتهي إلى أنه بعرض الأمر على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء فقد تفصل سيادته باعتماد الرأي القانوني ووجه بالكتابة إلى الجهات المعنية بمضمونه لاتخاذ اللازم حيال تنفيذه .

- مع إلزام كل من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز تعميم وتنمية مدينة دمياط الجديدة بتنفيذ ما ورد بالرأي المعتمد من معالي دولة رئيس مجلس الوزراء والذي تم تبليغه إلى السيد الدكتور/ وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة، ومنح شركة موبكو مهلة مناسبة لتنفيذ مشروعات صديقة للبيئة على قطعة الأرض بما يوفر العملة الصعبة للبلاد ويعود بالنفع على الاقتصاد القومي ولم يتم تحديد جلسة أمام اللجنة لنظر الطلب حتى تاريخه .

- في ضوء اعتراض وتظلم جهاز جهاز تعميم وتنمية مدينة دمياط الجديدة على القرار السابق فقد أفاد السيد المستشار / رئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء بضرورة عرض الأمر على اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار وتقديم الشركة بطلب للجنة وسيتم النظر في طلب الشركة بملكيته للأرض، علما بأن الشركة قامت بمخاطبة وزارة البترول والثروة المعدنية بالمشروعات الصناعية صديقة البيئة مرتبطة بنشاط الشركة تعود بالنفع على شركة موبكو . بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤ ورد للشركة كتاب السيد المستشار / رئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء الموجة إلى السيد المهندس / وزير البترول والثروة المعدنية والمنتهي الي توجيه شركة موبكو للجوء للجنة الوزارية لفض منازعات عقود الاستثمار لعرض التماسها علي اللجنة وذلك وفقا لتوجيهات معالي السيد الدكتور دولة / رئيس الوزراء .

- بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤ وردت مذكرة من اللجنة القانونية بالشركة تفيد بعرض موضوع النزاع علي اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار والمؤجل النظر و مازال الطلب حتى تاريخه متداول بالجلسات لحين صدور القرار النهائي فور الإنتهاء من الجلسات .

٤٠. أحداث هامة

- تم عقد الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠٢٣ والتي وافقت على محو الشركة من السجل التجاري كما أبرأت الجمعية ذمة السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية عن العام المالي ٢٠٢٣ وحتى تاريخ الجمعية .
- وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٢٣ اندماج الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية (أي إن بي سي) شركة مندمجة داخل شركة مصر لإنتاج الاسمدة (موبكو) شركة دامجة وذلك على أساس القيمة الدفترية وفقاً للقوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وهو التاريخ المتخذ أساساً للاندماج وفقاً لما انتهى اليه التقرير الصادر من الاداء الاقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بلجنة المشكلة بقرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ والمعتمد تقريرها من الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣ مع توزيع رأس مال الشركة الدامجة والشركة المندمجة على اساس صافي حقوق الملكية بالشركة الدامجة والشركة المندمجة وفقاً للقيمة السوقية لاصول كلاً من الشركة الدامجة والشركة المندمجة في التاريخ المتخذ أساساً للاندماج .
- إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية
- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية و بتاريخ
- ٣ مارس ٢٠٢٤، صدر قرار آخر لرئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض الأحكام الأخرى من معايير المحاسبة المصرية، وفيما يلي ملخص لأهم تلك التعديلات:

المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معايير المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول الثابتة واهلاكاتها" ومعايير المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول غير الملموسة".	١- تم إعادة اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول". - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير".	لا يوجد تأثير على القوائم المالية للشركة.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مره. تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة
٢- تماشياً مع التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة" فقد تم تعديل الفقرات (٣)، (٦)،			

المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.		(٣٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها"، كما تم إضافة الفقرات ٢٢(أ) و ٨٠(ج) و ٨٠(د) الى نفس المعيار، وذلك فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. ولكن يجب الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل فترة سابقة معروضة. قد تختار الشركة أن تقيس بنداً من بنود النباتات المثمرة بقيمته العادلة في بداية أسبق فترة معروضة في القوائم المالية للفترة التي طبقت فيها الشركة لأول مرة التعديلات الواردة أعلاه وأن تستخدم تلك القيمة العادلة باعتبارها تكلفتها الافتراضية في ذلك التاريخ. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في الزبيد الافتتاحي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية أسبق فترة معروضة.	
تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع اثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقارية. ٢- وقد ترتب على ذلك تعديل لبعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة"	معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ "الاستثمار العقاري"

		معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) " عقود التأجير "	
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣ "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية"	١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق لأصول التنقيب والتقييم. ٢- تقوم الشركة بتطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم لأصول التنقيب والتقييم، على ان يتم التقييم بمعرفة خبراء متخصصين في التقييم والتمثين ضمن المقيدين في سجل مخصص لذلك بوزارة البترول، وفي حالة تطبيق نموذج إعادة التقييم (سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها" أو النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (٢٣) "الأصول غير الملموسة") فيجب أن يكون متسقاً مع تبويب الأصول وفقاً للفقرة رقم (١٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣.	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مره.
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة"	تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم تعديل الفقرات (١- ٥)، و(٨)، و(٢٤)، و(٤٤) وأضافه الفقرات (١٥) - (٥ج) و (٦٣)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة، (وعدل طبقاً لذلك معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها").	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.

المعايير التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"	١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام الشركة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية. ٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغى معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ "عقود التأمين". ٣- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠). ٤- تم إجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"، وهي كما يلي: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وأهلاكاتها". - ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".	لا ينطبق على الشركة	يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٤، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة أسبق، فيجب على الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة. وقد صدر قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٧٣ لسنة ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٧ وذلك بالزام الشركات المخاطبة بهذا المعيار بما يلي :- - إعداد قوائم مالية دورية ربع سنوية بداية من عام ٢٠٢٥ وأرقام المقارنة لها عن الفترة المثلثة من العام السابق وذلك بتطبيق المعيار مع مراجعتها وإصدار تقرير فحص محدود بشأنها من مراقب الحسابات . - إعداد قوائم مالية سنوية عن الفترة المالية من ٢٠٥/١/١ وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وأرقام المقارنة لها عن نفس الفترة المثلثة بتطبيق المعيار مع مراجعتها وإعتمادها من مراقب الحسابات
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٤ "الاستثمار العقاري"	تم إعادة إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري" في ٢٠٢٤، حيث عدل البنية تطبيق نموذج القيمة العادلة حيث تم إضافة وجوب اثبات الربح أو الخسارة الناشئة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمار العقاري ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر للفترة التي ينشأ فيها هذا التغير أو من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر <u>لمرة واحدة</u> في عمر الأصل أو الاستثمار مع مراعاة الفقرتين (١٣٥) و (٣٥ب) من المعيار.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانيه تغيير السياسة المحاسبية المتبعة واستخدام خيار نموذج القيمة العادلة الوارد بالمعيار، وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حالة استخدام ذلك الخيار.	يطبق التعديل الخاص بالتعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك باثراجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته الي حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها

الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.			
تطبق التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أوبعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق طريقة حقوق الملكية بإضافته الي حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه الطريقة لأول مرة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانيه تغيير السياسة المحاسبية المتبعة واستخدام طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة وذات سيطرة مشتركة، وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حالة استخدام تلك الطريقة.	تم إعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة" في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة خيار استخدام طريقة حقوق الملكية كما هي موضحة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" عند المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وشركات ذات سيطرة مشتركة.	معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) المعدل ٢٠٢٤ "القوائم المالية المستقلة"
تطبق التعديلات الخاصة بتحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر، وإذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر، يجب الإفصاح عن ذلك. عند التطبيق، لا يجوز للمنشأة تعديل معلومات المقارنة، وبدلاً من ذلك: • عندما تقوم المنشأة بالتقرير عن معاملات العملة الأجنبية بعملة التعامل لها، يتم الاعتراف بأى تأثير للتطبيق الأولى كتعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة في تاريخ التطبيق الأولى. • عندما تستخدم المنشأة عملة عرض بخلاف عملة التعامل الخاصة بها أو تترجم النتائج والمركز المالي لعملية أجنبية، يتم الاعتراف بأى تأثير للتطبيق الأولى كتعديل على المبلغ التراكمي لفروق الترجمة - المتراكمة في جانب حقوق الملكية - في تاريخ التطبيق الأولى.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديلات التي تمت على المعيار.	تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة كيفية تحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين والشروط التي يجب أن يتم إستيفاءها في سعر الصرف اللحظي في تاريخ القياس. وقد تم إضافة ملحق إرشادات التطبيق والتي تتضمن إرشادات تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للاستبدال بعملة أخرى، وإرشادات تطبيق المعالجات المطلوبة في حالة عدم القابلية للإستبدال.	معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤ "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"
يبدأ التطبيق في أو بعد أول يناير ٢٠٢٥ ويسمح بالتطبيق المبكر.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة الاثار المالية المترتبة من تطبيق	شهادات خفض الانبعاثات الكربونية (Credits Carbon): هي أدوات مالية قابلة للتداول تمثل مقابل وحدات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتمثل كل وحدة طناً من انبعاثات غاز	التفسير المحاسبي رقم (٢) "شهادات خفض الانبعاثات الكربونية"

التفسير المحاسبي على القوائم المالية للشركة.	ثاني أكسيد الكربون المكافئ، وتصدر لمصالح مطور مشروع خفض (مالك/ غير مالك)، وذلك بعد الاعتماد والتحقق وفقاً لمعايير ومنهجيات خفض الانبعاثات الكربونية المعترف به دولياً، التي تقوم بها جهات التحقق والمصادقة سواء المحلية أو الدولية المقيدة بالقائمة المعدة لدى هيئة الرقابة المالية لهذا لغرض. يمكن للشركات استخدام شهادات خفض الانبعاثات الكربونية لتلبية أهداف تخفيض الانبعاثات الطوعية (للشركات) لتحقيق التبادل الكربوني أو غيرها من المستهدفات وهو ما يتم تداوله في سوق الكربون الطوعي. (Voluntary Carbon Market "VCM") هذا وتختلف المعالجات المحاسبية وفقاً لطبيعة الترتيب والغرض التجاري لشراء الشهادات أو إصدارها من قبل مطوري المشروع ومن ثم يجب على الشركات تحديد الحقائق والتعرف على الظروف المختلفة لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة والمعيار المحاسبي الواجب تطبيقه. يتناول التفسير المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة من حيث القياس الأولى والقياس اللاحق والاستبعاد من الدفاتر والإفصاحات اللازمة.	بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٢٧ لسنة ٢٠٢٤ بإضافة معيار محاسبي جديد برقم ٥١ "القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط" إلى معايير المحاسبة المصرية، للتعامل مع اقتصادات التضخم المفرط، بالنسبة لأي كيان أو منشأة تكون عملة القيد الخاصة بها في اقتصاد ذي تضخم مرتفع. يهدف معيار المحاسبة المصري رقم ٥١ إلى تعديل القوائم المالية بحيث تعكس القوة الشرائية الجارية، مما يساعد في تقديم صورة أكثر دقة وموضوعية للمركز المالي والأداء المالي للمنشأة، ويطبق المعيار على القوائم المالية المعدة بعملة	معيار المحاسبة المصري رقم (٥١) " القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط"
لم يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء أو ممن يفوضه بتحديد تاريخ بداية ونهاية الفترة أو الفترات المالية التي يجب تطبيق هذا المعيار خلالها.	لم يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء أو ممن يفوضه بتحديد تاريخ بداية ونهاية الفترة أو الفترات المالية التي يجب تطبيق هذا المعيار خلالها. لذا لم تقم الإدارة بدراسة التأثير على القوائم المالية	بهدف معيار المحاسبة المصري رقم ٥١ إلى تعديل القوائم المالية بحيث تعكس القوة الشرائية الجارية، مما يساعد في تقديم صورة أكثر دقة وموضوعية للمركز المالي والأداء المالي للمنشأة، ويطبق المعيار على القوائم المالية المعدة بعملة	معيار المحاسبة المصري رقم (٥١) " القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط"

		اقتصاد متضخم، سواء كانت القوائم مستقلة أو مجمعة، ويشمل ذلك الشركات الأم والشركات التابعة التي تعمل في نفس الظروف الاقتصادية. ويتم دراسة تصنيف المعاملات الاقتصادية بأنها تتسم بتضخم مفرط من خلال خصائص البيئة الاقتصادية، والتي تتضمن، ولكن لا تقتصر على التالي: تفضيل معظم السكان الاحتفاظ بثرواتهم في أصول غير نقدية أو في عملة أجنبية مستقرة نسبياً. يقيس عموم السكان المبالغ النقدية بالعملة المحلية بالمعادل لعملة أجنبية مستقرة نسبياً، وقد يتم الإعلان عن الأسعار بتلك العملة الأجنبية. يقارب معدل التضخم التراكمي على مدار ثلاث سنوات سابقة لتاريخ تصنيف الاقتصاد نسبة (١٠٠٪)، أو أكثر. تشمل التعديلات المطلوبة جميع مكونات القوائم المالية مثل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة التدفقات النقدية، حيث يجب أن تُعرض بوحدة قياس جارية تتناسب مع نهاية الفترة. يبدأ العمل بهذا المعيار في ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٤، ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء أو ممن يفوضه بتحديد تاريخ بداية ونهاية الفترة أو الفترات المالية التي يجب تطبيق هذا المعيار خلالها. يستلزم المعيار استخدام مؤشر أسعار عام لقياس التغيرات في القوة الشرائية، حيث يتم تعديل الأصول والالتزامات والمصروفات والإيرادات وفقاً لهذا المؤشر، ويصدر قرار من رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، بعد التنسيق مع البنك المركزي المصري ووزارة المالية، لتحديد المؤشر المناسب الواجب استخدامه عند تطبيق هذا المعيار على العملة المحلية، هذا الإجراء يساهم	
--	--	--	--

		في زيادة قابلية المقارنة بين الفترات المالية المختلفة، مما يسهم في اتخاذ قرارات استثمارية وإدارية أكثر استنارة. بالإضافة إلى ذلك، يشترط المعيار الإفصاح عن أسلوب التعديل وأي تقديرات أو أحكام شخصية تم اتخاذها لضمان الشفافية، كما ينبغي توضيح كيفية تأثير التضخم على بنود القوائم المالية. ولا يوجد تأثير على القوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.	
--	--	--	--

٤.١ أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٤.١-١ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات الشركة (بالجنينة المصري) ويتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السارية للعملة الأجنبية وقت إثبات المعاملات وفي تاريخ المركز المالي يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى عملة التعامل باستخدام أسعار الصرف السارية في هذا التاريخ. الأرصدة ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية والمثبتة بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها على أساس سعر الصرف في تاريخ المعاملة. وتدرج فروق العملة من ربح أو خسارة والناجمة عن المعاملات خلال السنة وعن إعادة التقييم في تاريخ المركز المالي بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٤.١-٢ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

الاعتراف والقياس

- يتم إثبات الأصول الثابتة المملوكة والتي يحتفظ بها لاستخدامها في الإنتاج، أو توفير السلع أو الخدمات أو للأغراض الإدارية بالتكلفة، وتظهر الأصول الثابتة بالمركز المالي بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك والخسائر المجمعة الناتجة عن الانخفاض في قيم الأصول "Impairment" هذا وتتضمن تكلفة الأصل كافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل واللازمة لتجهيزه إلى الحالة التي يتم تشغيله بها في الغرض الذي قررت الإدارة اقتناء الأصل من أجله وفي موقعه.
- عندما يتكون الأصل من مجموعة من المكونات الرئيسية التي تختلف أعمارها الإنتاجية، يتم اعتبار كل من هذه المكونات أصلاً بذاته.
- يتم تسجيل الأصول في مرحلة الإنشاء للإنتاج أو للإيجار أو للأغراض الإدارية بالتكلفة مستثلاً منها الخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة، وتتضمن التكلفة أتعاب المهنيين وكافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل. هذا ويتم البدء في إهلاك هذه الأصول عندما يتم الانتهاء من إعدادها للاستخدام في الغرض المحدد لها وابتداءً نفس الأسس المتبعة مع باقي الأصول ولا توجد قيمة تخريدية للأصول في نهاية عمرها الإنتاجي .
- بالنسبة للأصول التي يتم إنشاؤها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم إنشاؤها من أجله.

النفقات اللاحقة على الاقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتكلفة الإحلال وإذا ما كان من المحتمل تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون بشرط إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروف عند تكبدها.

الإهلاكات

يتم تحميل مصروف الإهلاك على قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول أو العمر الإنتاجي للمكونات الرئيسية للأصول التي يتم اعتبار كل منها أصلاً بذاته (فيما عدا الأراضي حيث لا يتم إهلاكها).

وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لكل بند من بنود الأصول الثابتة:

البيان	نسبة الإهلاك
مباني وإنشاءات	٢,٥٦% - ٢٥%
وسائل نقل وانتقال	٢٠%
آلات ومعدات الوحدات الإنتاجية *	٤% - ٢٠%
عدد وأدوات	١٤,٢٩% - ١٥%
عوامل مساعدة	١٠% - ٥٠%
أثاث ومنقولات	١٠% - ٢٠%
السنترال	١٥%
حاسب آلي	٢٥% - ٣٣,٣٣%

يتم البدء في إهلاك الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء من إعداد الأصل ويصبح متاحاً للاستخدام في الغرض المحدد له.
- وافق مجلس الإدارة بجلسته رقم ٢٣١ بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٣ بالقرار رقم ١٠٩٤ على تعديل الأعمار الإنتاجية للآلات والمعدات من ٢٥ إلى ٢٠ سنة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٣ كما وافق على تعديل العمر الإنتاجي على الـ Gas Cooler من ٢٠ سنة إلى ٨ سنوات بقرار من مجلس الإدارة رقم ١١٢٨ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٤ ولمدة ثلاث سنوات.

الأرباح والخسائر من استبعاد أصول ثابتة

يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد أصل من الأصول الثابتة بمقارنة صافي عائد الاستبعاد لهذا الأصل بصافي قيمته الدفترية وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٣-٤١ مشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الاضمحلال في قيمتها إن وجد، وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة بالأصل واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. ويتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض التي اقتنيت من أجله وعندئذ يبدأ إهلاكها باستخدام نفس الأسس المتبعة في إهلاك البنود المماثلة لها من الأصول الثابتة.

٤-٤١ الأصول الأخرى

الاعتراف

يتم معالجة الأصول المحددة ذات الطبيعة الغير نقدية والتي ليس لها وجود مادي أو لها وجود مادي ولكن مقتناه لأغراض النشاط والمتوقع أن يتدفق منها منافع مستقبلية كأصول أخرى.

تتضمن الأصول الأخرى الملموسة مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وتخدم أغراضها مثل خط الغاز.

القياس

يتم قياس الأصول الأخرى بالتكلفة والتي تتمثل في السعر النقدي في تاريخ الإثبات. في حالة تأجيل السداد لفترات تزيد عن فترات الائتمان المتبعة فإنه يتم الاعتراف بالفرق بين السعر النقدي وإجمالي المبلغ المسدد كفاائدة. يتم عرض الأصول الأخرى بالصافي بعد خصم الاستهلاك والانخفاض في قيمة الأصل .

النفقات اللاحقة

يتم رسملة النفقات اللاحقة على اقتناء الأصول الأخرى - المرسلة فقط - عندما تزيد هذه النفقات من المنافع الاقتصادية المستقبلية الخاصة بالأصل المتعلقة به. ويتم تحميل كافة النفقات الأخرى عند تكبدها على قائمة الأرباح أو الخسائر.

الاستهلاك

يتم تحميل الاستهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية للأصول الأخرى. إذا كان العمر الإنتاجي للأصول الأخرى غير محدد فإنه يتم إجراء اختبار الاضمحلال بصفة منتظمة في تاريخ كل مركز مالي. هذا ويتم استهلاك الأصول الأخرى من التاريخ الذي تكون فيها متاحة للاستخدام كما يلي:

الاستهلاك

بيان

٢٠%	مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وتخدم أغراضها
٤%	خط الغاز
٢٥%	رخص وبرامج

٥-٤١ الإضمحلال في قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم الشركة على أساس سنوي - أو كلما استدعى الأمر ذلك - بمراجعة القيم الدفترية لأصولها الملموسة لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمتها، فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم المجموعة بتقدير القيمة الإسترادية لكل أصل على حدا بغرض تحديد خسائر الإضمحلال في قيمته. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الإسترادية للأصل تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل. وفي حالة استخدام أسس منطقية وثابتة لتوزيع الأصول على الوحدات المولدة للنقد فإن الأصول العامة للمجموعة يتم توزيعها أيضاً على تلك الوحدات. ولو تعذر تحقيق ذلك يتم توزيع الأصول العامة للمجموعة على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي يمكن للمجموعة تحديدها باستخدام أسس منطقية وثابتة. وبالنسبة للأصول غير الملموسة التي ليس لها عمر افتراضي محدد أو غير المتاحة للاستخدام بعد فانه يتم إجراء اختبار سنوي للاضمحلال في قيمتها أو بمجرد توفر أي مؤشر عن تعرض تلك الأصول للاضمحلال. هذا وتتمثل القيمة الإسترادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في "القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع" أو "القيمة الاستخدامية" أيهما أكبر.

ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات والتي تعبر عن القيمة الاستخدامية لها. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الإسترادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس القيمة الإسترادية.

ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل. وعندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة والتي أعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الإسترادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التي كان

يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الإقرار بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمته في السنوات السابقة. ويتم إثبات تلك التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٤١-٦ الإيراد من العقود من العملاء

- قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١.
- يحل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ محل معيار المحاسبة المصري رقم ١١ "الإيراد" ومعيار المحاسبة المصري رقم ٨ "عقود الإنشاء" والتفسيرات ذات العلاقة. حيث يتناول معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ الاعتراف بالإيراد من العقود المبرمة مع العملاء وكذلك معالجة التكاليف الإضافية المتكبدة للحصول على عقد مع عميل، والذي سوف يتم توضيحه بمزيد من التفاصيل أدناه.
- ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٨ على أن الاعتراف بالإيرادات يعتمد على الخطوات الخمس التالية:
 - (١) تحديد العقد مع العميل
 - (٢) تحديد الالتزام التعاقدي لتحويل البضائع و / أو الخدمات (المعروفة باسم التزامات الأداء)
 - (٣) تحديد سعر المعاملة.
 - (٤) توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء المحددة على أساس سعر البيع المستقل لكل سلعة أو خدمة .
 - (٥) الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالتزام الأداء.

- بالإضافة إلى ذلك، يشمل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٨ الإفصاح عن البيانات المالية، فيما يتعلق بطبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية ذات المرتبطة بها.

تحقق الإيراد

قامت الإدارة بتقييم أثر تطبيق المعيار الجديد على القوائم المالية للشركة، من خلال تطبيق نموذج الخمس خطوات، واستنتجت أن الأساس الحالي للاعتراف بالإيرادات لا يزال مناسباً لأن التزام الأداء الوحيد هو تسليم الكميات المباعة لعملائها سواء المحليين أو الخارجين، حيث إنه وفقاً للعقود المبرمة مع العملاء تقوم الشركة بنقل السيطرة على الكميات المباعة إلى العملاء وفقاً لما يلي:

- **المبيعات المحلية:** تاريخ أذن خروج البضاعة من بوابات الشركة.
- **مبيعات التصدير:** طبقاً لشروط الشحن وهو في الغالب تاريخ الشحن بالميناء.
- لذلك، تعتبر الإدارة أن التطبيق المبدئي لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ ليس له أي تغيير أو تأثير كبير على السياسات المحاسبية للشركة المطبقة على قوائمها المالية.
- هذا وتقاس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمنشأة عندما يكون هناك توقع كاف بأن هناك منافع اقتصادية مستقبلية سوف تتدفق إلى المنشأة، وأنه يمكن قياس قيمة هذا الإيراد بشكل دقيق ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو التكاليف المرتبطة به.

٤١-٧ الأدوات المالية

الأصول المالية

الاعتراف والقياس الأولي:

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية، وفقاً لأحد الفئات التالية:

(١) أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة.

(٢) أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر "مع إعادة التوبيب الأرباح أو الخسائر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد".

(٣) أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر "مع عدم إعادة التوبيب الأرباح أو الخسائر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد".

(٤) الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية والمشتقات.
أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة:

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا أستوفى الشرطين التاليين، ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحقيق تدفقات نقدية تعاقدية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر "مع إعادة التوبيب الأرباح أو الخسائر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد" فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال تحقيق التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة، يجوز للشركة أن تختار "بلا رجعة" قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر "مع عدم إعادة التوبيب الأرباح أو الخسائر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد". ويتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف الأولي، يمكن للشركة أن تحدد "بلا رجعة" أصلاً مالياً يلبي المتطلبات الواجبة لقياسه بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، في حال ما إذا كان القيام بذلك سيلغي أو يخفف بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

القياس اللاحق:

أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة:

بعد القياس الأولي، يتم قياس أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص اضمحلال القيمة. يتم احتساب التكلفة المستهلكة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة الأرباح أو الخسائر عندما تنخفض قيمة الاستثمارات.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يتم لاحقاً قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في قائمة الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة .

يتم توضيح طريقة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تمتلك الشركة أكثر من استثمار واحد في نفس الورقة المالية، فيعتبر أنه تم التخلص منها على أساس الوارد أولاً بصرف أولاً. عند الاستبعاد، يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم الاعتراف بالأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر. كما يتم الاعتراف بالفائدة المكتسبة على الأصول المطلوب قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام سعر الفائدة التعاقدية، كما هو موضح في إيضاح (١، ٤-٤). يتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر كإيرادات تشغيلية أخرى عند ثبوت الحق في الدفع.

إعادة تبويب الأصول المالية:

لا تقوم الشركة بإعادة تبويب أصولها المالية بعد الاعتراف الأولي بها.

استبعاد الأصل المالي:

الاستبعاد من الدفاتر بخلاف التعديل الجوهري:

يتم استبعاد الأصل المالي (أو عند الاقتضاء، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المماثلة) عند:

- انقضاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- تكون الشركة قد نقلت الشركة حقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تحملت التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "مرور"؛ بالإضافة إلى:

(أ) أن تكون الشركة قد حولت بشكل جوهري جميع مخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل؛ أو

(ب) لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بجميع مخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل، ولكنها نقلت السيطرة على الأصل. تعتبر الشركة أن السيطرة قد تم نقلها إذا، فقط إذا، كان المنقول إليه لديه القدرة العملية على بيع الأصل بالكامل إلى طرف ثالث غير ذي صلة ويكون قادراً على ممارسة هذه القدرة من جانب واحد ودون فرض قيود إضافية على النقل.

عندما لا تقوم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل كبير بجميع المخاطر والمكافآت واحتفظت بالسيطرة على الأصل، يستمر الاعتراف بالأصل فقط في حدود مشاركة الشركة المستمرة، وفي هذه الحالة، تعترف الشركة أيضاً بالالتزام المرتبط بذلك. يتم قياس الأصل المحول و الالتزامات المرتبطة به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها الشركة.

يتم قياس المشاركة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن مطالبة الشركة بدفعه، أيهما أقل.

الاستبعاد من الدفاتر نتيجة لتعديل جوهري في الشروط والأحكام:

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عند إعادة التفاوض بشأن الشروط والأحكام إلى الحد الذي يصبح فيه الأصل المالي، إلى حد كبير، أداة جديدة، مع الاعتراف بالفرق على أنه ربح أو خسارة كنتيجة لاستبعاد الأصل من الدفاتر. في حالة أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة، يتم تصنيف القروض المعترف بها حديثاً على أنها في المرحلة الأولى لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

عند تقييم ما إذا كان سيتم استبعاد أداة مالية من الدفاتر أم لا، من بين أمور أخرى، تأخذ الشركة في الاعتبار العوامل التالية:

- التغير في عملة أداة الدين.
- إدخال وظيفة أداة حقوق ملكية.
- التغير في الطرف المقابل.
- إذا كان التعديل بحيث أن الأداة لم تعد تفي بمعيار التدفقات نقدية التي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

إذا لم ينتج عن التعديل تدفقات نقدية مختلفة اختلافاً جوهرياً، فإن التعديل لا يؤدي إلى الاستبعاد من الدفاتر. بناءً على التغيير في التدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي، تسجل الشركة ربح أو خسارة تعديل.

اضمحلال الأصول المالية:

تعترف الشركة بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي المناسب.

ولتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية، يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.

- المرحلة الثانية: الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.

- المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. تتكون استثمارات الشركة في أدوات الدين فقط من أنون خزانة وسندات خزانة حكومية والسندات المصنفة ضمن فئة الاستثمار الأعلى (جيد جداً وجيد) من قبل وكالات الائتمان المستقلة الدولية، وبالتالي، تعتبر استثمارات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. ومن سياسة الشركة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على هذه الأدوات على أساس ١٢ شهراً. وعندما تتدهور مخاطر الائتمان لأي سندات، تقوم الشركة ببيع السندات وشراء السندات التي تقي بدرجة الاستثمار المطلوبة.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي قد تم الأخفاف في سداده (مضمحل القيمة الائتمانية) عندما يتم التخلف في سداد المدفوعات التعاقدية لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر من تاريخ الاستحقاق. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد تعتبر الشركة أيضاً أن أحد الأصول المالية قد تعثرت عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تستلم الشركة المبالغ التعاقدية القائمة ويتم شطب الأصل المالي عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للاستثمارات في أدوات الدين:

تحسب الشركة الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي المناسب. النقص النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ الشركة في الاعتبار ثلاث سيناريوهات (حالة أساسية، وجانب سعودي، وجانب سلبي).

فيما يلي الآليات والعناصر الرئيسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

(أ) احتمالية الإخفاق في السداد: هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة. ويتم تقييم الإخفاق فقط إذا لم يتم استبعاد رصيد الأصل المالي مسبقاً ولا يزال مدرج في القوائم المالية. يتكون نموذج احتمالية الإخفاق من توقعات مستقبلية للاقتصاد الكلي وتجزئة للمحفظة الأصول المالية.

(ب) الخسارة في حالة الإخفاق: هي تقدير للخسارة الناشئة في حالة حدوث الإخفاق. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض استلامها، بما في ذلك التدفقات النقدية من بيع ضمان مُحْتَظ به أو تعزيزات ائتمانية أخرى.

(ج) الرصيد المعرض للإخفاق: هو تقدير للرصيد المعرض لمخاطر الإخفاق في تاريخ الإخفاق في المستقبل على مستوى المقرض، مع الأخذ في الاعتبار التغييرات المتوقعة في للرصيد المعرض لمخاطر الإخفاق بعد نهاية الفترة المالية، بما في ذلك الفوائد المستحقة من المدفوعات الفائتة.

تقوم الشركة بتبويب أصولها المالية الخاضعة لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة لإحدى الفئات التالية، والتي يتم تحديدها على النحو التالي:

(أ) المرحلة الأولى: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة الشركة. ويتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً على أنها جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة طويلة الأجل التي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث الإخفاق في سداد الأداة المالية والتي تكون ممكنة في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير. تحتسب الشركة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً بناءً على توقع حدوث تعثر في ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير. يتم تطبيق احتمالات الإخفاق في سداد المتوقعة لمدة ١٢ شهراً على الرصيد المعرض للإخفاق ومضروبة في الخسارة في حالة الإخفاق وخصمها بمعدل الفائدة الفعلي المناسب. يتم إجراء هذا الحساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه. ويحتسب إيراد الفوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (بدون خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة).

(ب) المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول، ولكن يستمر احتساب إيراد الفوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية، وفقاً لآليات مشابهة لتلك الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام سيناريوهات متعددة، ولكن يتم تقدير قيم احتمالية الإخفاق في السداد والخسارة في حالة الإخفاق على مدى حياة الأصل المالي. ويتم خصم الخسائر المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي المناسب.

في نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للأصول المالية منذ الاعتراف الأول. تستخدم الشركة كلاً من المعلومات الكمية والنوعية لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بناءً على خصائص الأصل المالي. يمكن أن تكون المعلومات الكمية انخفاضاً في التصنيف الائتماني دون درجة الاستثمار. يتم الحصول على المعلومات النوعية من خلال مراقبة التغيرات المعاكسة الحالية أو المتوقعة في الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تسبب تغيراً جوهرياً (سلبياً) في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه الشركة. بشكل عام، سوف تقوم الشركة بتطبيق باعتبار أن التأخر في السداد لمدة تزيد عن ٣٠ يوماً بعد تاريخ الاستحقاق كمؤشر تلقائي لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

إذا تم تحديد زيادة كبيرة في مخاطر جوهريّة، فإن هذا يؤدي إلى تحويل جميع الأدوات في النطاق المحتفظ بها مع هذا الطرف من المرحلة الأولى إلى الثانية.

(ج) المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان:

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة في تاريخ القوائم المالية؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة. ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس التكلفة المستهلكة المخفضة بخسائر الائتمان المتوقعة من اضمحلال القيمة. بالنسبة لأدوات الدين التي تعتبر مضمحلة الجدارة الائتمانية، تعترف الشركة بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة لهذه الأدوات، وفقاً لآليات مشابهة لتلك الموضحة أعلاه، مع تعيين احتمالية الإخفاق في السداد عند ١٠٠٪.

تحدد الشركة الأصول المالية التي يوجد لها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) من خلال تطبيق تعريف الإخفاق في السداد المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان. تحدد الشركة الإخفاق في السداد بأنه: أي طرف مقابل غير قادر على الوفاء بالتزاماته (بغض النظر عن المبلغ المعني أو عدد الأيام المستحقة)، أو عندما يكون لدى الأطراف المقابلة متأخرات أكثر من ٩٠ يوماً.

عند تطبيق هذا التعريف، قد تكون المعلومات التالية بمثابة دليل على أن الأصل المالي ضعيف ائتمانيًا:

- إخلال بالعقد مثل الإخفاق أو التأخر في السداد؛
- من المحتمل أن يدخل المقرض في حالة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى؛ أو
- يواجه المقرض صعوبة مالية كبيرة بسبب اختفاء سوق نشط.

التدريبي بين المراحل (الأولى، الثانية، الثالثة):

(أ) التدريبي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

(ب) التدريبي من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية إلا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

- استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.
- سداد ٢٠ % من أرصدة الأصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبّة / المهمشة.
- الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهراً على الأقل.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

لدى الشركة أربعة أنواع من الأصول المالية التي تخضع لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- (١) أوراق القبض المرتدة الناتجة عن عقود المبيعات مع العملاء.
 - (٢) فوائد التأخير عن سداد أوراق القبض المرتدة.
 - (٣) استثمارات الشركة في أدوات الدين التي يتم قياسها وفقاً لطريقة التكلفة المستهلكة.
 - (٤) استثمارات الشركة في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- وفي حين أن أرصدة النقدية وما في حكمها تخضع أيضاً لمتطلبات اضمحلال قيمة الأصول المالية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية، فإن خسائر اضمحلال القيمة التي تم قياسها لم تكن جوهريّة.

أدوات حقوق الملكية

تقوم الشركة لاحقاً بقياس جميع الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة. وعندما تختار إدارة الشركة عرض أرباح وخسائر القيمة العادلة في الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في قائمة الدخل الشامل الآخر، فإنه لا يتم إعادة

تصنيفه لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر بعد استبعاد الاستثمار. ويستمر الاعتراف بتوزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في قائمة الأرباح أو الخسائر كإيرادات أخرى عند ثبوت حق الشركة في استلام تلك التوزيعات. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بند إيرادات/(مصرفات) أخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر بحسب الأحوال. ولا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة.

د- الاضمحلال

في تاريخ القوائم المالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك اضمحلال ائتماني الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأوراق المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يحدث الاضمحلال الائتماني للأصل المالي عندما يكون هناك حدث أو أحداث ضارة على التدفقات النقدية المتوقعة للأصل المالي.

تتضمن الأدلة على الاضمحلال ائتماني البيانات الملحوظة التالية:

- خرق للعقد من خلال التعثر في سداد القرض في تاريخ الاستحقاق.
 - إعادة هيكلة القرض أو الدفعة المقدمة من الشركة بشروط ليست في صالح الشركة.
 - أنه من المحتمل إفلاس المقرض أو أي جدولة مالية أخرى، أو اختفاء السوق النشط للأصل بسبب صعوبات مالية.
- يتم خصم مخصصات الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة من القيمة الإجمالية للأصل.

الالتزامات المالية

تم تصنيف الالتزامات المالية إما التزامات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" أو التزامات مالية أخرى.

الالتزامات مالية أخرى

تتضمن الالتزامات المالية الأخرى أرصدة القروض إن وجدت والموردون والأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة وأرصدة دائنة أخرى، ويتم الاعتراف الأولى بالالتزامات المالية بالقيمة العادلة (القيمة التي تم استلامها) بعد خصم تكلفة المعاملة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي وتوزيع مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به على أساس العائد الفعلي.

إن طريقة معدل الفائدة الفعلي هو أسلوب لاحتساب التكلفة المستهلكة للالتزامات المالية وتحميل مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به.

ومعدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المدفوعات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للالتزامات المالية أو أي فترة مناسبة أقل.

استبعاد الأدوات المالية من الدفاتر

يتم استبعاد الأصل المالي عندما تقوم الشركة بتحويل كافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل بصورة جوهرية لطرف خارج الشركة أما إذا لم تسفر المعاملة عن تحويل الشركة لكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل لطرف خارجي أو عن الاحتفاظ بها بصورة جوهرية، فإن عليها أن تحدد ما إذا كانت لازالت محتقظة بالسيطرة على الأصل المالي. فإذا استمرت الشركة في السيطرة على الأصل المالي المحول عندئذٍ تعترف بالحصصة التي تحتفظ بها في الأصل وبالتزام مقابل يمثل المبالغ التي قد يتعين عليها سدادها.

أما إذا ما أسفرت المعاملة عن احتفاظ الشركة بصورة جوهرية بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المحول عندئذٍ تستمر الشركة في الاعتراف بالأصل المالي على أن تعترف أيضاً بالمبالغ المستلمة كإقتراض بضمان ذلك الأصل.

يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو بإلغائها أو بانتهاء مدتها التعاقدية.

طريقة معدل الفائدة الفعلي

تستخدم طريقة معدل الفائدة الفعلي لحساب التكلفة المستهلكة للأصول المالية التي تمثل أدوات دين وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها. ومعدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (والتي تتضمن كافة الاتعاب والمدفوعات أو المقبوضات بين أطراف العقد والتي تعتبر جزء من معدل الفائدة الفعلي كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أخرى) وذلك على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو أي فترة مناسبة أقل. ويتم الاعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين على أساس معدل الفائدة الفعلي فيما عدا ما هو مبوب منها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يدخل العائد عليها ضمن صافي التغير في قيمتها العادلة.

٤١-٨ عقود التأجير

بتاريخ ١ يناير ٢٠٢١، قامت الإدارة بتقييم تفصيلي لأثر تطبيق معيار المحاسبي المصري رقم (٤٩) على القوائم المالية للشركة

- حل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) محل معيار المحاسبة المصري السابق رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي". بموجب معيار التأجير الجديد، يتم تسجيل الأصول المؤجرة من قبل الشركة في قائمة المركز المالي للشركة مع تسجيل الالتزام المقابل.
- خلال عام ٢٠٢١، قامت الشركة بتقييم تفصيلي لأثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) وجاء أثر تطبيق معيار رقم (٤٩) على النحو التالي:

- قامت الشركة كمستأجر بالاعتراف بأصل حق الانتفاع والتزامات عقود التأجير في تاريخ بدء عقد الإيجار.
- مع الاعتراف الأولي، تم قياس حق الانتفاع على أنه المبلغ المساوي للقياس الأولي لالتزامات عقد التأجير والمعدل بمدفوعات الإيجار السابقة والتكلفة المباشرة الأولية وحوافز التأجير والقيمة الحالية المخصومة للالتزام المقدر لاستبعاد الأصل. بعد ذلك، سيتم قياس حق انتفاع الأصول بالتكلفة ناقصاً مجمع الاستهلاك وخسائر مجمع خسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على الأعمار الإنتاجية المقدرة لأصول حق الانتفاع أو مدة عقد التأجير أيهما أقل.
- تم قياس التزام عقد التأجير عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لعقد التأجير المستقبلي ومدفوعات الخدمات الثابتة ذات العلاقة على مدار فترة التأجير، مخصومة بمعدل الفائدة الضمني على عقد التأجير أو معدل الاقتراض الإضافي للشركة. بشكل عام، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي كمعدل الخصم. هذا ويتم قياس التزام عقد التأجير اللاحق بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- يتم إعادة قياس أصول حق الانتفاع والتزام عقد التأجير لاحقاً في حالة حدوث أحد الأحداث التالية:
- التغير في سعر عقد التأجير بسبب المؤشر أو المعدل الذي أصبح ساري المفعول في فترة القوائم المالية.
- تعديلات على عقد التأجير
- إعادة تقييم مدة عقد التأجير
- عقود التأجير قصيرة الأجل بطبيعتها (أقل من ١٢ شهراً بما في ذلك خيارات التمديد) وعقود التأجير للبنود منخفضة القيمة سيستمر الاعتراف بها في المصروفات في قائمة الأرباح أول الخسائر عند تكبدها.

القواعد الانتقالية :

اعتمدت الشركة المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٩) محسوباً على أساس المدة المتبقية من العقد ولم يتم تعديل أرقام المقارنة وذلك استناداً للفقرة ج ٨ من ملحق المعيار والخاص بالقواعد الخاصة بتاريخ السريان والقواعد الانتقالية.

٩-٤١ استثمارات في الشركة التابعة

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة - وفي حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمار في شركات تابعة في تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات إلى قيمتها الاستردادية وتدرج خسائر الاضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

١٠-٤١ المخزون

يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل وتتمثل القيمة الاستردادية في سعر البيع المقدر من خلال النشاط العادي ناقصا التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع، ويتم تحديد تكلفة المخزون كما يلي:-

- الخامات والمواد والمهمات والوقود والزيوت وقطع الغيار بالتكلفة الفعلية على أساس المتوسط المرجح.
- مخزون المحفزات يتم تقييمه بتكلفة المشتريات الفعلية.
- الإنتاج التام وغير التام بتكلفة الإنتاج الفعلية وتشمل كل من المواد المباشرة والأجور المباشرة ونصيبها من المصروفات

- الصناعية الثابتة والمتغيرة

١١-٤١ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع وأذون الخزنة - أقل من ٣ شهور - والشيكات تحت التحصيل (المصرفية أو مقبولة الدفع) وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف (في حاله وجودها) التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكماً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٢-٤١ الالتزامات المحتملة والمخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عليه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخضم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها

١٣-٤١ مزايا العاملين

١- مزايا الموظفين :-

- مزايا الموظفين قصيرة الأجل:
- إن التزامات الأجور والرواتب بما في ذلك الإجازات والبدلات المتوقع سدادها بالكامل خلال الاثني عشر شهراً بعد نهاية الفترة التي يقدم خلالها الموظفون الخدمة ذات العلاقة يعترف بها في خدمات الموظفين حتى نهاية الفترة المالية المفصص عنها .
- وتقاس حسب المبالغ المتوقع دفعها عند تسوية الالتزام وتظهر الالتزامات كالتزامات مكافآت موظفين متداولة في قائمة المركز المالي .

٢- التزامات مزايا موظفين طويلة الأجل:

- تقاس التزامات مزايا الموظفين طويلة الأجل بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية المتوقعة التي ستدفع مقابل الخدمات التي يقدمها الموظفون حتى نهاية الفترة المالية المفصص عنها باستخدام طريقة انتمان الوحدة المتوقعة وتسجل كالتزام غير متداول ويأخذ بعين الاعتبار الزيادة المستقبلية المتوقعة في الرواتب والمعدلات السابقة لتقليص الأيدي العاملة

وفترات الخدمة ، وتخصم المدفوعات المستقبلية باستخدام عوائد السوق في نهاية الفترة المالية المفصح عنها على سندات الشركات ذات الجودة العالية والسندات الحكومية بشروط وعمليات تتطابق قدر الإمكان مع التدفقات النقدية الصادرة المستقبلية المقدرة .

- ويعترف بإعادة القياس نتجه التغيرات في الافتراضات الاكتوارية إلى قائمة الدخل الشامل الآخر .
- وتعرض الالتزامات كالتزامات متداولة في قائمة المركز المالي ما لم يكن لدى الشركة حق غير مشروط لتأجيل السداد لمدة ١٢ شهرا على الأقل بعد الفترة المالية المفصح عنها بغض النظر عن تاريخ السداد الفعلي .

أ- الرعاية الطبية بعد التقاعد (خطط المزايا المحددة) :-

- تقدم الشركة مزايا رعاية صحية بعد التقاعد للمتعاقدين المؤهلين والأشخاص التابعين لهم طوال مدة حياتهم وتستحق التكاليف المتوقعة لهذه المزايا على مدى فترة التوظيف باستخدام طريقة محاسبية مماثلة مثل المستخدم في برامج المزايا المحددة .
- إن أرباح وخسائر إعادة القياس الناتجة عن التعديلات والتغيرات القائمة على الخبرة في الافتراضات الاكتوارية تحمل على قائمة الدخل الشامل الآخر في الفترة التي تنشأ فيها ويتم تقييم الالتزامات سنويا من خلال خبير اكتواري .
- تتطلب المحاسبة عن هذه البرامج أن تقوم الشركة ببعض الافتراضات المتعلقة بمعدلات الخصم المستخدمة لقياس الالتزامات والمصاريف المستقبلية ومعدلات التضخم ومعدلات اتجاه تكاليف الرعاية الصحية والوفيات والافتراضات الأخرى، وهذه الافتراضات معرضة للتغير بشكل كبير .
- وعمليات التقييم الاكتوارية وظروف السوق والتغيرات في المزايا المتعاقد عليها ويستند اختبار الافتراضات إلى الاتجاهات السابقة والتقدير المستقبلي بناء على الظروف الاقتصادية وظروف السوق بتاريخ التقييم ، غير أن النتائج الفعلية قد تختلف اختلافا جوهريا عن التقديرات المستندة على الافتراضات الهامة المستخدمة .

ب- مزايا نهاية الخدمة عند التقاعد على المعاش :

- تراعي عملية التقييم الاكتوارية أحكام نظام العمل وسياسة الشركة .
- يمثل صافي الالتزام المعترف به في قائمة المركز المالي المعلن ببرامج المزايا المحددة ما بعد التوظيف القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة المتوقع ناقصا القيمة العادلة لأصول البرنامج (إن وجدت) في تاريخ القوائم المالية .
- ويعاد قياس التزامات المزايا المحددة على أساس دوري بمعرفة اكتواريين مستقلين باستخدام طريقة انتمان الوحدة المتوقعة، يتم تحديد القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة المقدرة باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركة عالية الجودة والمسجلة بالعملة التي يتم دفع المزايا بها والتي لها فترات استحقاق تقارب فترات الالتزامات ذات الصلة .
- وفي البلدان التي ليس فيها أسواق لمثل هذه النوع من السندات فإنه يتم اللجوء إلى استخدام معدلات السوق للسندات الحكومية
- وتحسب صافي تكلفة الفائدة بتطبيق معدلات الخصم على صافي رصيد التزام المزايا المحددة والقيمة العادلة لأصول البرامج إن وجدت .
- تحسب تكاليف الخدمة الحالية باستخدام معدل تكاليف المعاش التقاعدي المحدد اكتواريًا في نهاية السنة السابقة مع دلا لمرعاة التقلبات الهامة في السوق وأي أحداث غير متكررة هامة مثل تعديلات الخطط وعمليات النقل والتسويات .

وفي حالة عدم وجود تلك التقلبات الهامة في السوق والأحداث لمرة واحدة يتم تمديد الالتزامات الاكتوارية استنادا للافتراضات في بداية السنة .

إذا كانت هناك تغيرات جوهرية على الافتراضات أو الترتيبات خلال الفترة الأولية يراعى إعادة قياس تلك الالتزامات والتكاليف ذات العلاقة .

يتم إدراج مكاسب أو خسائر إعادة القياس الناشئة عن التغيرات في الافتراضات الاكتوارية في الفترة التي تحدث خلالها في قائمة الدخل الشامل الآخر .

ويعترف بالتغيرات في القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة الناتجة عن تعديلات البرامج أو تقليص الأيدي العاملة مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر كتكاليف خدمة سابقة .

وعند تعديل برنامج المزايا فإن جزء المزايا المتعلق بالخدمة السابقة للموظفين يعترف بها كمصروف أو إيراد .

يتم الاعتراف الفوري بتكاليف الخدمة الحالية والسابقة المتعلقة بمزايا ما بعد الخدمة في قائمة الدخل مع عكس قيد الالتزام حسب معدلات الخصم المستخدمة ويشمل تكاليف تحويل وأي تغيرات في صافي الالتزام تتجه لعملية التقييم الاكتواري، والتغيرات في الافتراضات يتم اعتبارها كإعادة قياس في بنود الدخل الشامل الآخر .

ج - التزامات معاشات التقاعد

تقوم الشركة بسداد اشتراكاتها إلي نظم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية علي أساس إلزامي طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ولا يوجد على الشركة أي التزامات أخرى بمجرد سدادها للالتزاماتها. ويعترف بالاشتراكات الاعتيادية كتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة بقائمة الأرباح أو الخسائر. وتحمل المصروفات الناتجة عن نظام الاشتراك المحدد على قائمة الأرباح أو الخسائر طبقا لأساس الاستحقاق.

٤١-١٤ حصة العاملين في الأرباح

تسدد الشركة نسبة ١٠% من الأرباح التي ينقرر توزيعها نقداً كحصة العاملين في الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة ما زاد عن أجمالي الاجور يستثمر في صناديق لصالح العاملين .

يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية والالتزام خلال السنة التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع. ولا يتم الاعتراف بالالتزام لحصة العاملين في الأرباح فيما يخص الأرباح غير الموزعة.

٤١-١٥ احتياطي قانوني

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات ونظام الشركة الأساسي، يتم تجنب ٥% من صافي أرباح السنة على الأقل لتكوين احتياطي قانوني. يجوز التوقف عن التحويل إلى الاحتياطي القانوني عندما يبلغ الاحتياطي ٥٠% من رأس المال المصدر، وإذا ما انخفض الاحتياطي عن ٥٠% من رأس المال المصدر تعين على الشركة معاودة تدعيم الاحتياطي بتجنب ٥% على الأقل من صافي أرباحها السنوية حتى يصل إلى ٥٠% من رأس المال المصدر. وهذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لزيادة رأس المال أو تخفيض الخسائر.

هذا ويتم إثبات التحويل للاحتياطي القانوني في السنة المالية التي اعتمدت فيها الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة هذا التدعيم.

٤١-١٦ المحاسبة عن ضريبة الدخل

ضرائب الدخل والضرائب المؤجلة

- يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات والخلافات الضريبية المحتملة من وجهة نظر الإدارة في ضوء المطالبات الضريبية الواردة وبعد إجراء الدراسات اللازمة في هذا الشأن.

- يتم تحميل قائمة الأرباح أو الخسائر للشركة بصفة دورية بعبء تقديري للضريبة عن كل فترة مالية والذي يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة على أن يتم إثبات العبء الفعلي للضريبة في نهاية كل سنة مالية.
- تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.
- يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقعة تطبيقها في الفترات التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ القوائم المالية.
- ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء تلك المتعلقة ببند أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة المرتبطة بها هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.
- وبصفة عامة يتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً) إلا إذا توافر احتمال قوى أو دليل آخر مقنع على تحقيق أرباح ضريبية كافية في المستقبل.

١٧-٤١ التقارير القطاعية

يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية بطريقة تتفق مع معلومات التقارير الداخلية المقدمة إلى صانع القرار التشغيلي الرئيسي. وقد تم تحديد صانع القرار التشغيلي الرئيسي، المسؤول عن تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاعات التشغيلية، على أنه مجلس إدارة الشركة

١٨-٤١ نصيب السهم في الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

١٩-٤١ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة الغير مباشرة.